برنامج تدريبي تفاعلي إلكتروني عن بُعد

"تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وسياساتها"

أ. د. أشرف العربي

4 – 6 أكتوبر 2021

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

الجدول الزمني

	الفترة الأولى 11:15 – 10:00	استراحة 11:30 – 11:15	الفترة الثانية 12:45 – 11:30
الاثنين 10/4	أجندة وأهداف التنمية المستدامة الأممية		أوضاع التنمية المستدامة في الدول العربية
الثلاثاء 10/5	تحديات وفجوات التنمية المستدامة في البلدان العربية وسُبل مواجهتها		متطلبات تعزيز أداء الدول العربية في مجال التنمية المستدامة
الأربعاء 10/6	تداعيات جائحة كورونا على خطط وبرامج التنمية المستدامة العربية		السياسات المتبعة والمقترحة للتعامل مع تداعيات أزمة كورونا

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

محاضرات اليوم الأول

الجلسة الأولى
أجندة وأهداف التنمية المستدامة الأممية

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

مفهوم التنمية المستدامة

مواجهة احتياجات الأجيال الحالية بدون التضحية باحتياجات الأجيال القادمة.

تقرير برانت لاند، 1987

World Economic Commission on Environment and Development

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

التنمية المستدامة

- تبنى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية عام 1992، في قمة الأرض، ريو دي جانيرو، وبالإجماع أجندة التنمية المستدامة.
- تبنت أهداف الألفية للأمم المتحدة 2000 – 2015، هدف خفض الفقر ودعم التنمية المستدامة.
- تبنت أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2016-2030 هدف التنمية المستدامة في أكثر من هدف.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

أركان التنمية المستدامة

- التنمية الاقتصادية
  - الحد من الفقر
- التنمية الاجتماعية
  - مشاركة فعّالة للمرأة، والتعليم والحكم الرشيد
- حماية البيئة
  - منع التآكل البيئي

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

دور التنمية المستدامة

- التنمية المستدامة، بالتعريف، هي: تلك التي تضمن معدل نمو يتصف بالاستدامة، من خلال الأخذ بنظر الاعتبار عند تحديد معدل النمو العديد من الاعتبارات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، والمؤسسية، والسياسية، وبالشكل الذي يؤدي إلى "نمو شامل Inclusive Growth".

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

تركز الاهتمام على قضايا زيادة الدخل أساساً مع عدم الاهتمام بقضايا توزيعه (بين البشر ومكانيا) في البداية أدت الى مراجعات أفضت الى مفهوم التنمية الشاملة المستدامة.

التنمية تعني النمو الاقتصادي

↓

النمو مع التوزيع العادل + ظهور سياسات توافق واشنطن
(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الداعية للإصلاح الهيكلي)

↓

التنمية البشرية (1990)

↓

التنمية المستدامة ==> ظهور أهداف الالفية MDGs وأهداف التنمية المستدامة SDGs

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

المبادرات الدولية الحديثة ذات المحتوى التخطيطي

	الإطار الشامل للتنمية 1999	وثائق استراتيجيات الإقلال من الفقر 1999	الأهداف الإنمائية للألفية	مشروع الأمم المتحدة للألفية	أهداف التنمية المستدامة
1- أفق تخطيط طويل المدى	20 سنة		15 سنة	25 سنة	15 سنة
2- نماذج اتساق داخلي للاقتصاد والمجتمع		نموذج اقتصاد كلي تقليدي		نموذج هارود - دومار	
3- أهداف كمية محددة وبآفاق زمنية		الإقلال من الفقر إلى نصف مستواه	الإقلال من الفقر المادي والفقر البشري	الإقلال من الفقر المادي والبشري	الاقلال من الفقر متعدد الابعاد والمحافظة على البيئة
4- مؤشرات تجميعية للرصد والمتابعة		مؤشرات تجميعية	مؤشرات تجميعية لكل هدف	مؤشرات تجميعية لكل هدف	مؤشرات تجميعية لكل هدف

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

تمثل أهداف التنمية المستدامة فرصة كبيرة للتنمية

ولكن كيف؟

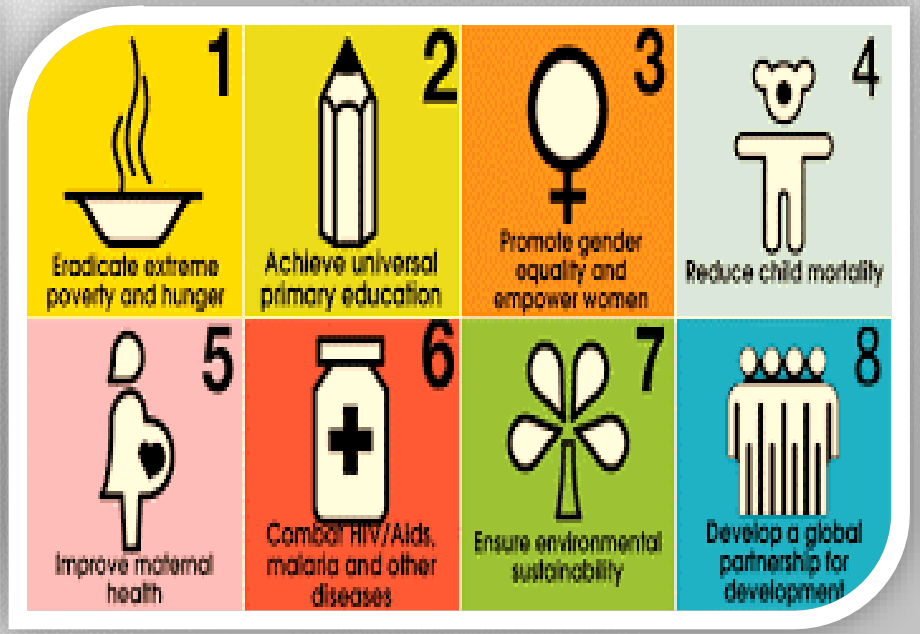

	(MDGs) (2000-2015)	(SDGs) (2016-2030)
أهداف / غايات / مؤشرات	60/21/8	230/169/17
مجالات ذات أولوية	التنمية البشرية	التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
النطاق	الدول النامية	كل دول العالم

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015

أولويات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (17 هدف)

1. القضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحّية وبالرفاهية لجميع الأعمار.
4. ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحّي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
9. إقامة بنى أساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام والشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
10. الحدّ من انعدام المساواة داخل البلد وفيما بين البلدان.
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة.
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرين واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15. حماية النظم الحيوية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي، وعكس مسار التدهور، ووقف فقدان التنوع الحيوي.
16. التشجيع على إقامة مجتمّعات مسالمة لا يهمّش منها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة نفاذ الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، على جميع المستويات.
17. تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية، من أجل التنمية المستدامة.

أهداف التنمية المستدامة العربية المعدّة في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، عمّان 11 مايو/ آيار 2014

الأولوية	الهدف
.1	القضاء على الفقر المدقع وخفض معدلات الفقر الأخرى.
.2	خفض معدلات البطالة، وتوفير الوظائف والعمل اللائق للشباب من الجنسين.
.3	تحقيق الأمن الغذائي، والتغذية السليمة، وتعزيز الزراعة المستدامة.
.4	توفير التعليم المتميّز للجميع والقضاء على الأميّة.
.5	تأمين الخدمات الصحّية المناسبة والجيدة والشاملة، بما فيها الصحة النفسية، وصحة الأمهات والأطفال.
.6	تمكين المرأة والفتيات، وتحقيق المساواة بين الجنسين.
.7	ضمان توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم.
.8	ضمان السكن اللائق، وتعزيز التجمعات البشرية الملائمة والدامجة لجميع فئات المجتمع.
.9	ضمان الحصول على المياه والصرف الصحّي للجميع، وتعزيز الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية.
.10	تطوير الثقافة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكارات في مجال التطور التكنولوجي.
.11	تمكين الجميع من الحصول على الطاقة المستدامة.
.12	مكافحة التصحّر وتدهور وجفاف الأراضي، والمحافظة على النظم البيئية والتنوع الحيوي.
.13	تعزيز النزاهة والحوكمة.
.14	توفير بيئة تمكينية للتنمية المستدامة وتوفير التمويل اللازم لها.
.15	تعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بجميع أطيافه.

مصفوفة السياسات المرتبطة بأهداف التنمية العربية

	أهداف التنمية المستدامة العربية	السياسات المقترحة
.1	القضاء على الفقر المدقع وخفض معدلات الفقر الأخرى.	- تعزيز الاستثمار العام على حساب الإنفاق الجاري غير الضروري. - تعزيز السياسات غير الدورية. - تعزيز الشراكة ما بين القطاع العام والخاص. - تشجيع النمو ذو المحتوى التشغيلي. - توسيع أهداف السياسة النقدية لتشمل تعزيز النمو. - تعزيز آليات الحصول على التمويل اللازم للتنمية المستدامة، مثل الآليات الواردة في إعلان أديس أبابا حول تمويل التنمية، 2015.
.2	خفض معدلات البطالة، وتوفير الوظائف والعمل اللائق للشباب من الجنسين.	- ضمان التعليم للجميع لتحسين مهارة الخريجين. - توفير التمويل الملائم للتعليم من خلال استغلال الطاقات الضريبية غير المستغلة. - إعادة تحويل جزء من الوفر من ترشيد الدعم لصالح التعليم.
.3	تحقيق الأمن الغذائي، والتغذية السليمة، وتعزيز الزراعة المستدامة.	- إعادة التوزيع المحصولي لصالح السلع الغذائية الأساسية في الدول الزراعية العربية. - عدم اعتماد الأسعار الدولية كأساس لتخصيص الاستثمارات الزراعية، إلاّ بعد ضمان مستوى الإنتاج الزراعي اللازم للأمن الغذائي. - ضمان اتفاقية زراعية عادلة من خلال منظمة التجارة العالمية.
.4	توفير التعليم المتميّز للجميع والقضاء على الأميّة.	- الحدّ من تأثير الصراعات على توفير الخدمات التعليمية. - استغلال جزء من الوفر الناتج من الحيّز المالي، لاسيما ضغط الإنفاق العسكري، لصالح التعليم. - ضمان النفاذ للخدمات التعليمية بغضّ النظر عن مستوى الدخل. - الالتزام بالمبادئ الخمسة لأهداف التعليم، الصادرة من اليونيسكو، لما بعد عام 2015. - ضمان توزيع عادل للخدمات التعليمية بين الريف والحضر، وبين الإناث والذكور. - إعادة تأهيل المعلّمين والمدرّسين، وتحديث المواد التعليمية وأساليب التعليم.
.5	تأمين الخدمات الصحّية المناسبة والجيدة والشاملة، بما فيها الصحة النفسية، وصحة الأمهات والأطفال.	- ضمان النفاذ للخدمات الصحية بغضّ النظر عن مستوى الدخل. - تغطية الجميع بأنظمة الضمان الصحي. - توفير جزء من الوفر المالي بسبب الحيّز المالي لصالح الخدمات الصحية. - ضمان عدم الإضرار بالفئات الدخلية المنخفضة والمتوسطة بسبب تحرير الخدمات الصحية.
.6	تمكين المرأة والفتيات، وتحقيق المساواة بين الجنسين.	- الإصلاح المؤسسي لضمان هذا التمكين. - إعداد الموازنات العامة للدولة المعتمدة على النوع الاجتماعي. - عدم التمييز الأجري على أساس النوع الاجتماعي في حالة وجوده.
.7	ضمان توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم.	- حماية الأطفال من الصراعات. - العمل على الحدّ من عمالة الأطفال وإعادة تأهيل العاملين منهم. - إلزام تعليم الأطفال وتوفير الرعاية الصحية لهم. - إصدار التشريعات التي تجرّم التعرض للأطفال والعنف ضدهم. - توفير معاملة خاصة للأطفال ضمن شبكات الحماية الاجتماعية.
.8	ضمان السكن اللائق، وتعزيز التجمعات البشرية الملائمة والدامجة لجميع فئات المجتمع.	- العمل على تخطيط حضري يعالج مشكلة العشوائيات. - توزيع الوحدات السكنية في المجمعات الإسكانية على السكان بغضّ النظر عن أصولهم أو مستويات دخلهم بهدف التماسك الاجتماعي. - سهولة النفاذ للتمويل الإسكاني وبشروط ميسّرة. - مساهمة القطاع الخاص في حل مشكلة الإسكان كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تابع - مصفوفة السياسات المرتبطة بأهداف التنمية العربية

	أهداف التنمية المستدامة العربية	السياسات المقترحة
.9	ضمان الحصول على المياه والصرف الصحّي للجميع، وتعزيز الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية.	- الحرص على معالجة الفقر متعدد الأبعاد، والذي من ضمنه توفير الصرف الصحي الملائم. - الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة عند استغلال الموارد الطبيعية الحالية. - أخذ عنصر استنفاد الموارد الطبيعية عند تسعير منتجات هذه الموارد. - فرض ضرائب بيئية على الملوثات المضرّة جواً وبحراً وبراً.
.10	تطوير الثقافة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكارات في مجال التطور التكنولوجي.	- تعزيز البحث والتطوير الهادف إلى تشجيع الابتكارات والاختراعات بهدف تسويق منتجاتها تجارياً. - إعادة هيكلة المواد الدراسية التعليمية نحو الابتكار والتفكير العلمي. - اعتماد قدرات البحث والتطوير كأساس للترقية والتعيين خاصة في الوظائف المهنية والفنية. - تعزيز التفكير العلمي عند النشأ ومنذ قبل المرحلة الابتدائية.
.11	تمكين الجميع من الحصول على الطاقة المستدامة.	- العمل على استغلال المتاح من الطاقة الشمسية. - التحويل التدريجي إلى الطاقة المستدامة في وسائل النقل. - تشجيع البحث والتطوير في مجال استخدامات الطاقة المستدامة.
.12	مكافحة التصحّر وتدهور وجفاف الأراضي، والمحافظة على النظم البيئية والتنوع الحيوي.	- إصدار وتفعيل التشريعات الهادفة لإيقاف الرعي الجائر، وتعرية التربة، والتعرية المائية. - العمل على تطبيق مقترحات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. - تفعيل دور المجتمع المدني والإعلامي في التوعية ضد مخاطر التصحر. - الحدّ من الانبعاثات المضرّة بالقطاع الزراعي. - العمل على مراعاة ما ورد في إعلان باريس الخاص بالتغيرات المناخية لعام 2015.
.13	تعزيز النزاهة والحوكمة.	- تفعيل دور الحكومة الالكترونية لمحاربة السلوك الريعي والفساد الإداري. - تعزيز دور الموازنة العامة المفتوحة عند إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة. - تعزيز استقلالية القضاء وفصل السلطات. - الالتزام بمعايير الإفصاح وحرية تداول المعلومات. - الالتزام بمعايير الحوكمة والنزاهة مثل الالتزام بتنفيذ القوانين، وفعّالية الحكومة، ومحاربة الفساد والاحتكار، وغيرها.
.14	توفير بيئة تمكينية للتنمية المستدامة وتوفير التمويل اللازم لها.	- توفير الشروط المسبقة للتنمية المستدامة مثل تحسين نوعية التعليم، والإصلاح المؤسسي والإداري، والدور التنموي للدولة، والشراكة مع القطاع الخاص، وغيرها. - تقييم بنود الإيرادات والنفقات العامة من وجهة نظر تنموية، وتحديد الحيّز المالي الممكن، بهدف توفير مصادر تمويل بدون أعباء مرتبطة بالقروض.
.15	تعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بجميع أطيافه.	- تغذية المناهج التعليمية والتثقيفية بأهمية التماسك الاجتماعي وتعزيز مصادر الانتماء وتعزيز مصادر الانتماء وتحديد معايير المستوى الاجتماعي والاقتصادي. - سدّ الفجوة ما بين سكان الريف والحضر. - إصدار مؤشرات دورية عن درجة التماسك الاجتماعي.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

مناقشة عامة

أسئلة وأجوبة

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

محاضرات اليوم الأول

الجلسة الثانية

أوضاع التنمية المستدامة في الدول العربية*

المصادر:

https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2021/2021-sustainable-development-report.pdf

عبدمولاه، وليد (2019)، "أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: إشكاليات التخطيط والتمويل والبيانات"، ورشة عمل حول "تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي" - تم تقديمها بالتعاون بين المعهد العربي للتخطيط والبنك الدولي ومعهد التخطيط القومي، القاهرة، يونيو.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

الوضع الراهن في الدول العربية

The **2018 SDG Index and Dashboards Report** provides a report card for country performance on the historic Agenda 2030 and the Sustainable Development Goals (SDGs). The annual report shows how leaders can deliver on their promise and it urges countries not to lose the momentum for important reforms. It is produced by the Sustainable Development Solutions Network (SDSN) and the Bertelsmann Stiftung. In order to achieve the ambitious goals, immediate and comprehensive action is needed.

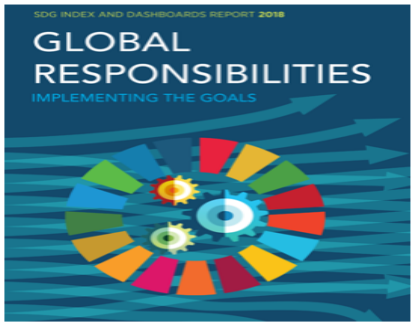

The **SDG Index and Dashboards** describe countries' progress towards achieving the SDGs and indicate areas requiring faster progress. The global SDG Index score and scores by goal can be interpreted as the percentage of achievement. The difference between 100 and countries' scores is therefore the distance in percentage that needs to be completed to achieving the SDGs and goals. The same basket of indicators is used for all countries to generate comparable scores and rankings. It should be noted that differences in rankings may be due to small differences in the aggregate score.

Decreasing	Stagnating	Moderately Increasing	On track	Maintaining SDG achievement
Decreasing score, i.e. country is moving in the wrong direction	Score remains stagnant or is increasing at a rate below 50% of the growth rate needed to achieve the SDG by 2030	Score is increasing at a rate above 50% of the required growth rate but below the rate needed to achieve the SDG by 2030	Score is increasing at the rate needed to achieve the SDG by 2030	Score is level and trend remains at or above SDG achievement

Current policy rating

- Role model
- 1.5°C Compatible
- 2°C Compatible
- Insufficient
- Highly insufficient
- Critically insufficient

جميع الحقوق محفوظة © 2021 للمعهد العربي للتخطيط

تقدم الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الدولة	القضاء على الفقر	القضاء على الجوع	الصحة الجيدة	التعليم الجيد	المساواة بين الجنسين	المياه النظيفة	طاقة نظيفة	العمل اللائق	الصناعة والابتكار	الحد من عدم المساواة	مدن ومجتمعات مستدامة	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	العمل المناخي	الحياة تحت الماء	الحياة في البر	السلام والمؤسسات القوية	عقد الشراكات
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
الجزائر						---				---		---					---
البحرين				---		---				---	---	---			---		---
مصر						---				---		---					---
العراق				---		---			---	---		---				---	---
الأردن				---		---				---		---					---
الكويت						---				---	---	---			---		---
لبنان						---				---	---	---					---
ليبيا				---		---	---	---	---	---	---	---			---		---
المغرب						---		---		---		---			---		---
عمان						---		---		---	---	---			---		---
قطر						---		---		---	---	---			---		---
السعودية										---	---	---					---
سوريا	---			---				---	---	---		---				---	---
تونس				---		---		---		---		---					---
الإمارات						---				---	---	---			---		---
اليمن									---	---		---					---

في الاتجاه الصحيح لتحقيق الهدف | في اتجاه تحقيق الهدف بصورة متوسطة | التقدم ثابت (لا يوجد تطور) | تراجع في تحقيق الهدف | --- البيانات غير متوافرة

المصدر: تقرير الاتحاد الأوروبي حول التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/ 2019

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

2021 SDG dashboards (levels and trends) for the Middle East and North Africa

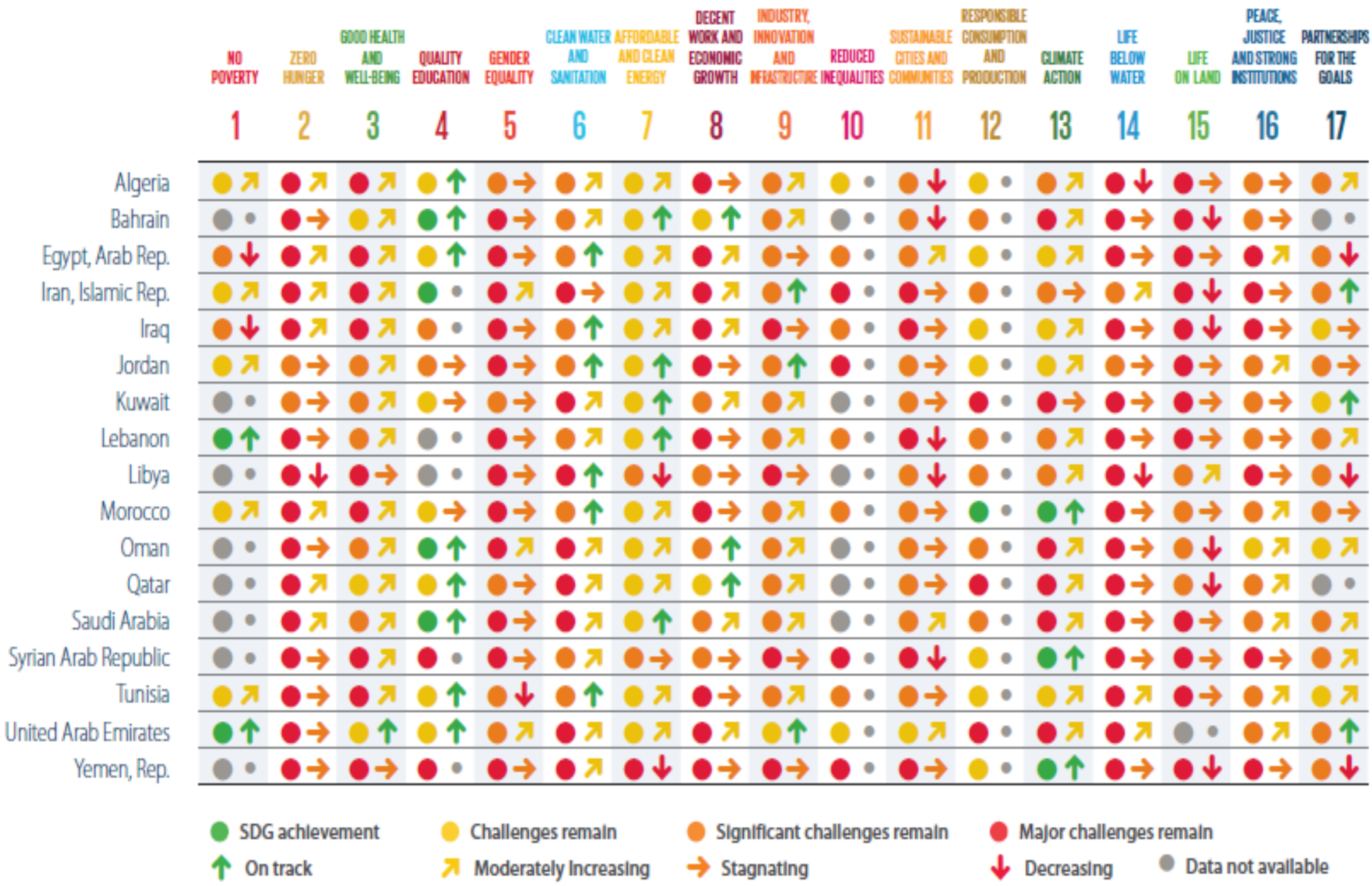

The 2021 SDG Index scores

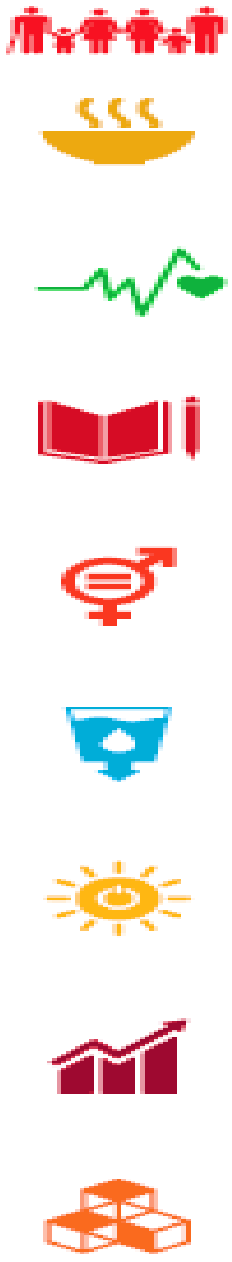

Rank	Country	Score
1	Finland	85.9
2	Sweden	85.6
3	Denmark	84.9
4	Germany	82.5
5	Belgium	82.2
6	Austria	82.1
7	Norway	82.0
8	France	81.7
9	Slovenia	81.6
10	Estonia	81.6
11	Netherlands	81.6
12	Czech Republic	81.4
13	Ireland	81.0
14	Croatia	80.4
15	Poland	80.2
16	Switzerland	80.1
17	United Kingdom	80.0
18	Japan	79.8
19	Slovak Republic	79.6
20	Spain	79.5
21	Canada	79.2
22	Latvia	79.2
23	New Zealand	79.1
24	Belarus	78.8
25	Hungary	78.8
26	Italy	78.8
27	Portugal	78.6
28	Korea, Rep.	78.6
29	Iceland	78.2
30	Chile	77.1
31	Lithuania	76.7
32	United States	76.0
33	Malta	75.7
34	Serbia	75.6
35	Australia	75.6
36	Ukraine	75.5
37	Greece	75.4
38	Israel	75.0
39	Romania	75.0
40	Cyprus	74.9
41	Uruguay	74.5
42	Luxembourg	74.2

Rank	Country	Score
43	Thailand	74.2
44	Kyrgyz Republic	74.0
45	Bulgaria	73.8
46	Russian Federation	73.8
47	Bosnia and Herzegovina	73.7
48	Moldova	73.7
49	Cuba	73.7
50	Costa Rica	73.6
51	Vietnam	72.8
52	Argentina	72.8
53	Ecuador	72.5
54	North Macedonia	72.5
55	Azerbaijan	72.4
56	Georgia	72.2
57	China	72.1
58	Armenia	71.8
59	Kazakhstan	71.6
60	Tunisia	71.4
61	Brazil	71.3
62	Fiji	71.2
63	Peru	71.1
64	Albania	71.0
65	Malaysia	70.9
66	Algeria	70.9
67	Dominican Republic	70.8
68	Colombia	70.6
69	Morocco	70.5
70	Turkey	70.4
71	United Arab Emirates	70.2
72	Jordan	70.1
73	Oman	70.1
74	Iran, Islamic Rep.	70.0
75	Bhutan	70.0
76	Singapore	69.9
77	Uzbekistan	69.8
78	Tajikistan	69.8
79	Maldives	69.3
80	Mexico	69.1
81	Jamaica	69.0
82	Egypt, Arab Rep.	68.6
83	Barbados	68.4
84	Brunei Darussalam	68.3

Rank	Country	Score
85	Montenegro	68.2
86	Cabo Verde	68.1
87	Sri Lanka	68.1
88	Panama	68.0
89	El Salvador	67.9
90	Bolivia	67.6
91	Suriname	67.0
92	Paraguay	66.9
93	Lebanon	66.8
94	Qatar	66.7
95	Mauritius	66.7
96	Nepal	66.5
97	Indonesia	66.3
98	Saudi Arabia	66.3
99	Nicaragua	66.3
100	Bahrain	66.1
101	Myanmar	64.9
102	Cambodia	64.5
103	Philippines	64.5
104	Belize	64.4
105	Iraq	63.8
106	Mongolia	63.8
107	South Africa	63.7
108	Trinidad and Tobago	63.5
109	Bangladesh	63.5
110	Lao PDR	63.0
111	Gabon	62.8
112	Honduras	62.8
113	Kuwait	62.5
114	Ghana	62.5
115	Botswana	61.9
116	Namibia	61.8
117	Turkmenistan	61.1
118	Kenya	60.6
119	Vanuatu	60.5
120	India	60.1
121	Guatemala	59.9
122	Venezuela, RB	59.3
123	Gambia, The	59.3
124	Sao Tome and Principe	58.8
125	Zimbabwe	58.7

Rank	Country	Score
126	Senegal	58.4
127	Syrian Arab Republic	58.0
128	Guyana	57.9
129	Pakistan	57.7
130	Rwanda	57.6
131	Cote d'Ivoire	57.6
132	Tanzania	56.4
133	Mauritania	55.5
134	Cameroon	55.3
135	Lesotho	54.6
136	Ethiopia	54.5
137	Afghanistan	53.9
138	Djibouti	53.8
139	Burkina Faso	53.5
140	Uganda	53.5
141	Zambia	53.4
142	Eswatini	53.3
143	Togo	53.2
144	Congo, Rep.	52.9
145	Yemen, Rep.	52.9
146	Mali	52.2
147	Burundi	51.8
148	Sierra Leone	51.7
149	Malawi	51.4
150	Haiti	51.4
151	Papua New Guinea	51.3
152	Mozambique	51.1
153	Guinea	51.0
154	Angola	50.3
155	Benin	49.9
156	Niger	49.5
157	Sudan	49.5
158	Congo, Dem. Rep.	49.3
159	Madagascar	49.0
160	Nigeria	48.9
161	Liberia	48.6
162	Somalia	45.6
163	Chad	40.9
164	South Sudan	38.9
165	Central African Republic	38.3

	SDG index 2016 (149 countries)		SDG index 2018 (146 countries)			
	الترتيب	المؤشر		الترتيب	المؤشر	
قطر	49	65.8	-	106	60.8	-
تونس	51	65.1	-	78	66.2	+
الامارات	55	63.6	-	66	69.2	+
البحرين				80	65.9	
الاردن	59	62.7	-	91	64.4	+
المغرب	64	61.6	-	77	66.3	+
مصر	66	60.9	-	97	63.5	+
عمان	74	59.9	-	94	63.9	+
الجزائر	83	58.1	+	68	67.9	+
السعودية	85	58	-	98	62.9	+
لبنان	86	58	-	87	64.8	+
الكويت	100	52.5	-	105	61.1	+
العراق	105	50.9	-	127	53.7	+
السودان	127	42.2	-	143	49.6	+
موريتانيا	132	39.6	-	134	51.6	+
اليمن	137	37.3				
سوريا				124	55	
جيبوتي				139	50.6	

مقارنة الاداء بين 2016 و2018 تبين تحسنا في قيمة المؤشر وتراجعا في الترتيب باستثناء الجزائر

أداء بقية الدول كان أفضل

يبلغ هدف نمو الدخل 7%. في حين بلغ المتوسط العالمي 1,5% خلال الفترتين.

أغلب الدول العربية سجلت نمو للدخل دون الهدف بكثير. أغلب معدلات النمو خلال 2016-2017 كانت أقل من 2000-2015.

ضعف الاستثمار المنتج، الهيكل الإنتاجي، بيئة الاستثمار، ضعف مساهمة القطاع الخاص...

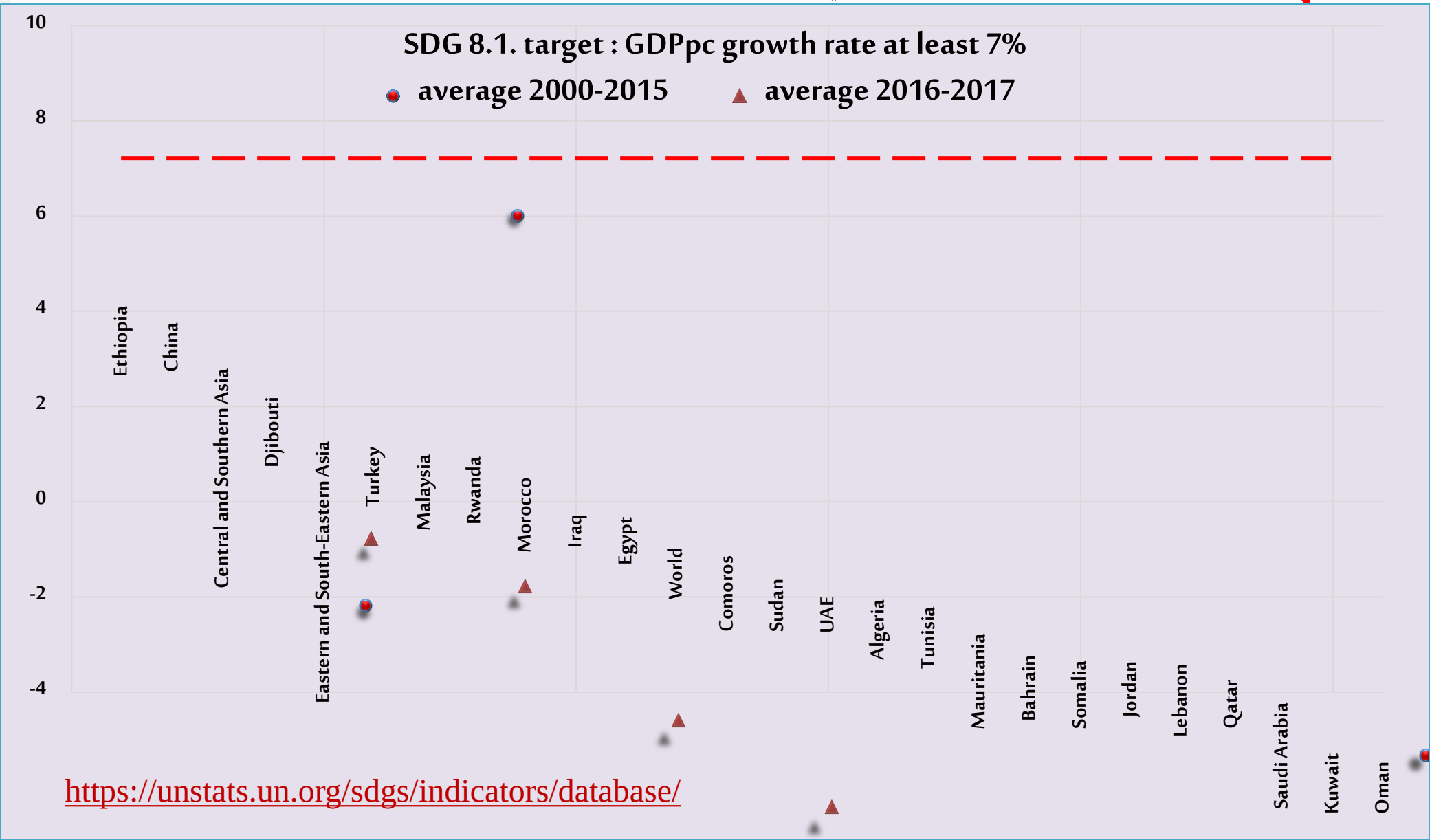

https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/

يبلغ المتوسط العالمي 1,6% خلال الفترتين.

أغلب الدول العربية سجلت معدل إنتاجية دون ذلك و انخفاض مقارنة بالفترة 2000-2015

ضعف التوجه نحو التنويع والابتكاروالترقية التكنولوجية والتركيزعلى القطاعات ذات القيمة المضافة العالية

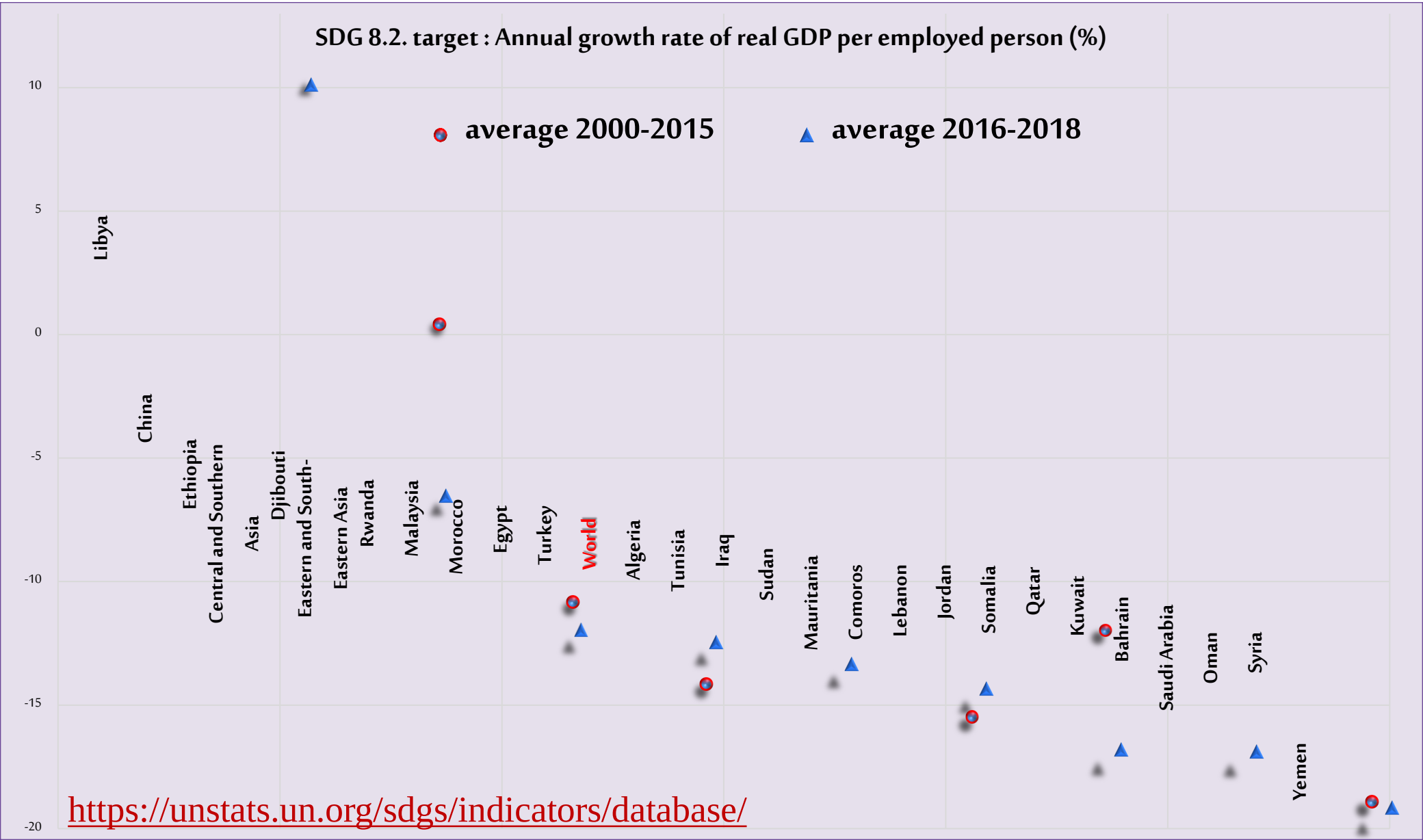

https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/

Countries	Ranking	SDG 11.6.2 target Annual mean levels of fine particulate matter in cities, urban population (micrograms per cubic meter)
Qatar	2	91,66
Saudi Arabia	4	86,73
Egypt	9	79,65
Bahrain	18	69,01
Central and Southern Asia	22	62,77
Iraq	23	60,08
Kuwait	28	58,94
China	35	50,95
Sudan	46	46,84
Yemen	50	44,30
Libya	52	41,74
Mauritania	53	41,71
Turkey	54	41,20
Djibouti	56	40,97
Eastern and South-Eastern Asia	60	39,64
World	61	39,60
Syrian Arab Republic	64	37,40
United Arab Emirates	65	37,23
Oman	68	36,17
Tunisia	70	35,74
Algeria	75	34,50
Ethiopia	77	33,97
Jordan	81	31,65
Morocco	84	31,10
Lebanon	87	30,69
Somalia	96	27,98
Comoros	147	18,62
Malaysia	157	17,32

تحتل بعض الدول العربية المراتب الاولي دوليا في تلوث المدن وهو ما يخل بشكل كبير بالهدف رقم 11 الهادف الى جعل الحياة في المدن صحية ومستدامة

الحاجة الى التركيز على منابع هذه الانبعاثات في النقل و إنتاج الكهرباء...

الدول العربية التي أعدت تقرير عن الاستعراض الوطني الطوعي

2018-2016	2019	2020	2021	2022
- البحرين - مصر - الأردن - لبنان - المغرب - قطر - السعودية - السودان - الإمارات	- الكويت - عُمان - العراق - تونس - موريتانيا - الجزائر	- جرز القمر - ليبيا - المغرب - سوريا	- مصر - العراق - قطر - تونس	- جيبوتي

المصدر: https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

مناقشة عامة

أسئلة وأجوبة

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

محاضرات اليوم الثاني

الجلسة الأولى

تحديات وفجوات التنمية المستدامة في البلدان العربية، وسبل مواجهتها*

المصدر: مأخوذة من:
عبدمولاه، وليد (2019)، "أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: إشكاليات التخطيط والتمويل والبيانات"، ورشة عمل حول "تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي" - تم تقديمها بالتعاون بين المعهد العربي للتخطيط والبنك الدولي ومعهد التخطيط القومي، القاهرة، يونيو.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

تحديات رئيسية تواجه البلدان العربية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة

1. سد الفجوة التخطيطية	▪ تبني أجندة التنمية المستدامة يتطلب ترجمة أهدافها في الخطط الوطنية حسب الأولويات الوطنية ▪ توطين وتنفيذ الأهداف على المستوى المحلي ▪ تحديد النموذج الاقتصادي والسياسات والمؤسسات الكفيلة بتحقيق أقصى قدر ممكن من الأهداف الحاجة إلى إعادة التفكير في نمط إدارة التنمية والسياسات التنموية على نحو يسرع النمو ويحسن جودته ويحقق التحول الهيكلي Transformative , inclusive and job rich growth
2. سد الفجوة التمويلية	▪ ضمان تعبئة الموارد المالية الكافية وتخصيصها بكفاءة الفجوات المالية هائلة وتحتاج الى استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية بكفاءة أعلى تضمن الاستدامة
3. سد فجوة البيانات	▪ ما لا يمكن قياسه لا يمكن تحقيقه ▪ استكمال بناء البيانات والمؤشرات والقدرات المؤسسية التحول من قياس ورصد تجميعي يعتمد على المدخلات الى قياس ورصد تفصيلي نوعي وكمي يعتمد على الاداء

سد الفجوة التخطيطية

متطلبات تعزيز كفاءة الاطار التخطيطي لأهداف التنمية المستدامة

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

اطار الخطط اليوم (وليس التخطيط بالضرورة!)

الدولة	خطط متوسطة	خطط طويلة الاجل
موريتانيا	✓ بدعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية	
المغرب	برامج عمل حكومية	
الجزائر	برامج عمل حكومية	
تونس	✓	
ليبيا	✓	
مصر	✓ (3 سنوات)	✓ (2030)
اليمن	✓ بدعم من البنك الدولي	
السودان	✓	
الأردن	✓ (3 سنوات)	✓ (2025)
فلسطين	توقفت منذ فترة (برامج عمل حكومية)	
لبنان	برامج عمل حكومية	وثيقة ماكنزي (2030)
سوريا	✓	
العراق	✓	
الكويت	✓	✓ (2035)
السعودية	✓	✓(2030)
الامارات		✓ (2071)
قطر	✓	✓ (2030)
البحرين		✓ (2030)
عمان	✓	✓ (2040)
الصومال	✓	
جيبتي		✓(2035)
جزرالقمر	✓	

مثال 1:
رؤية مصر 2030

استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

مصر جديدة بحلول عام ٢٠٣٠، ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام إيكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين

http://www.cabinet.gov.eg/Style%20Library/Cabinet/pdf/sds2030_summary_arabic.pdf

لماذا نحتاج استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030؟

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

البعد الاقتصادي

المحور الأول: التنمية الاقتصادية

بحلول عام ٢٠٣٠ يكون الاقتصاد المصري .. اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

المحور الثاني: الطاقة

بحلول عام ٢٠٣٠ يصبح قطاع الطاقة قادراً على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفؤة من مصادرها المتنوعة (تقليدية ومتجدّدة) بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجدّدة والإدارة الرشيدة المستدامة للموارد، ويتميّز بالقدرة على الابتكار والتنبؤ والتأقلم مع المتغيّرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة وذلك في إطار مواكبة تحقيق الأهداف الدولية للتنمية المستدامة.

المحور الثالث: المعرفة والابتكار والبحث العلمي

بحلول عام ٢٠٣٠ تصبح مصر مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.

المحور الرابع: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

بحلول عام ٢٠٣٠ يصبح الجهاز الإداري جهازاً كفء وفعال، يحسن إدارة موارد الدولة ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة ويخضع للمساءلة ويعلي من رضاء المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

البعد الاجتماعي

المحور الخامس: العدالة الاجتماعية

بحلول عام ٢٠٣٠ من المستهدف بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

المحور السادس: الصحة

بحلول عام ٢٠٣٠ يتمتع كافة المصريين بالحق في حياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين ويحقق رضا المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربياً وإفريقياً.

المحور السابع: التعليم والتدريب

بحلول عام ٢٠٣٠ من المستهدف إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

المحور الثامن: الثقافة

بحلول عام ٢٠٣٠ من المستهدف بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف وعدم التمييز. وتستهدف الرؤية تمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، وإكسابه القدرة على الاختيار الحر، وتأمين حقه في ممارسة وإنتاج الثقافة. على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً.

البعد البيئي

المحور التاسع: البيئة

بحلول عام ٢٠٣٠ يكون البُعد البيئي محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان المصري.

المحور العاشر: التنمية العمرانية

بحلول عام ٢٠٣٠ تكون «مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم».

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

مثال 2: رؤية كويت جديدة 2035

برنامج "تنفيذ أهداف

الجمهورية التونسية

الوثيقة التوجيهية

لمخطط التنمية 2016-2020

الباب الثالث: محاور التنمية: الأهداف والسياسات والإصلاحات 39

3.1 المحور الأول: الحوكمة الرشيدة والإصلاحات 41

3.1.1 تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة 41

3.1.2 الإصلاحات الكبرى 41

3.2 المحور الثاني: من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري 43

3.2.1 نسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية 43

3.2.1.1 التموقع في سلسلة القيمة العالمية والنهوض بالقطاعات الواعدة 43

3.2.1.2 تطوير البنية الأساسية ودعم اللوجستية 44

3.2.1.3 النهوض بالتجديد والابتكار 45

3.2.1.4 إحداث منظومات اقتصادية متكاملة وشاملة ومستديمة 46

3.2.1.5 الإنتاجية مصدر لتنافسية القطاعات 47

3.2.1.6 دعم التشغيل وتحسين التشغيلية 47

3.2.2 دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال 49

3.2.2.1 الاستثمار الخاصّ محرك أساسي للنموّ والتشغيل 49

3.2.2.2 تحسين مردودية الاستثمار العمومي 49

3.2.2.3 تطوير مناخ الأعمال 50

3.2.3 دعم المجهود التصديري وتعميق الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية 53

3.2.3.1 تعميق الاندماج الاقتصادي 53

3.2.3.2 مزيد الارتقاء بالمجهود التصديري 54

3.2.4 الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة 55

مثال 3:
خطة تونس
2020-2016

3.3 المحور الثالث: التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي 56

3.3.1 التنمية البشرية 56

3.3.1.1 ضمان جودة المنظومة التربوية وتحسين التشغيلية 56

3.3.1.2 الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والحدّ من نسب الفقر 60

3.3.1.3 الأطفال والشباب قوة فاعلة 60

3.3.1.4 حماية الحقوق المكتسبة للمرأة ودعمها 61

3.3.1.5 التونسيون بالخارج في عمق الاهتمامات الوطنيّة 62

3.3.1.6 البعد الثقافي بين الإبداع والانفتاح والتأصل 63

3.3.1.7 تطوير المنظومة الرياضية 65

3.3.2 النهوض الاجتماعي 65

3.3.2.1 تطوير الحوار والعلاقات المهنية داخل المؤسسة 65

3.3.2.2 تطوير المنظومة الصحيّة 66

3.3.2.3 تحسين ظروف العيش 68

3.3.2.4 إرساء أرضية متكاملة وناجعة للحماية الاجتماعية 69

3.3.2.5 إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي 70

3.3.3 التنمية البشرية والنهوض الاجتماعي: الهدف والمقاييس 71

3.4 المحور الرابع: تجسيم طموح الجهات 72
3.4.1 تحقيق الترابط والتواصل الشامل بين الجهات 72
3.4.2 دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها 72
3.4.3 تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية 73
3.4.4 تحسين الظروف المعيشية على المستويين المحلي والجهوي 74
3.4.5 تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية 74
3.5 المحور الخامس: الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية مستدامة 77
3.5.1 تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية 77
3.5.2 إحكام التصرف في الموارد الطبيعية 78
3.5.2.1 إحكام وترشيد استعمال الموارد المائية 78
3.5.2.2 فلاحة عصرية ضامنة للأمن الغذائي 79
3.5.2.3 ترشيد استهلاك الطاقة وتطويرها 80
3.5.3 حماية الثروة الطبيعية 81
3.5.4 حماية البيئة والمحيط 81
3.5.5 الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية 82
3.6 منوال النمو للفترة 2016-2020 83
3.6.1 الفرضيات 83
3.6.2 النتائج المنتظرة 84

محاوروسياسات التنمية الجهوية

المحور	السياسات
تحقيق الترابط والتواصل الشامل بين الجهات	– توفير وتوسيع وتعصير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية. – إعادة تنظيم المجال الترابي، وتوزيع الاستثمارات العمومية بصفة عادلة. – توزيع الميزانيات والبرامج الخصوصية بين الجهات وتوجيه الامتيازات الممنوحة لمناطق التنمية الجهوية.
دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها	– تنويع القاعدة الاقتصادية بالجهات وفق القدرات والثروات الطبيعية المتوفرة بها. – توفير المناخ الملائم وتحسين البنية التحتية والتجهيزات والمرافق الجماعية والتشجيع على المبادرة الخاصة وتأطيرها ودعم سياسة التسويق الترابي. – تحديد الأولويات التنموية وفق مبدأ التدبير الحر. – تنظيم وتطوير التجارة البينية بين الجهات الحدودية التونسية ونظيراتها بكل من ليبيا والجزائر. – تطوير المنظومات الاقتصادية والنهوض بالقدرة التنافسية والبحث العلمي ودعم الاقتصاد الأخضر. – ربط الجهات بشبكة الانترنات ذات السعة العالية بما يضمن تكافؤ الفرص عبر الاندماج الاجتماعي ومحو الفجوة الرقمية بين الجهات
تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية	– وضع إطار قانوني يمكن الجماعات العمومية المحلية من دعم مواردها الذاتية والمحالة تكريسا لمبدأ التضامن وباعتماد آلية التسوية والتعديل. – إمكانية تخصيص نسبة من المداخيل المتأتية من استغلال الثروات الطبيعية للنهوض بالتنمية الجهوية. – دعم آليات التمويل وإحداث بنك للجهات أو صناديق للتنمية والاستثمار بالجهات.

تحسين الظروف المعيشية على المستويين المحلي والجهوي	- تدعيم البرامج الخصوصية الموجهة لتعزيز البنية التحتية وتعميم التزود بالماء الصالح للشرب والتنوير وخدمات التطهير - تحسين التجهيزات الجماعية والخدمات الإدارية ودعم الأنشطة الشبابية والرياضية والثقافية. - دعم انتفاع المتساكنين بالتغطية الصحية والاجتماعية العامة وتحسين البنية التحتية لشبكات الاتصالات مع العمل على تحسين ظروف السكن. - تدعيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والقطاع الثالث للنهوض بالفئات الاجتماعية الهشة والمساعدة على دعم موارد الرزق.
تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية	- استكمال بناء النظام السياسي والمؤسساتي من خلال إجراء انتخابات المجالس البلدية والجهوية. - القيام بتقسيم جديد للتراب الوطني وإعادة النظر في أمثلة التهيئة الترابية. - دعم اللامحورية وإعادة هيكلة الإدارة الجهوية والمحلية. - إرساء نظام إحصائي جهوي متناسق مع الإحصائيات الوطنية - تثبيت قواعد الحوكمة الرشيدة على كل المستويات وفي مختلف المجالات.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

سد فجوة البيانات

متطلبات تعزيز كفاءة انتاج البيانات وقياس ورصد الأداء

المستوى الأول: تبني مؤشرات التنمية المستدامة KPIs قدر المستطاع

المستوى الثاني: تعزيز القدرة على انتاج البيانات التفصيلية لقياس مؤشرات التنمية المستدامة

التحول من قياس ورصد تجميعي يعتمد على المدخلات الى قياس ورصد تفصيلي نوعي وكمي يعتمد على الاداء

IMF general and special data dissemination standard

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

المستوى الأول: تبني مؤشرات التنمية المستدامة KPIs قدر المستطاع

مثال 1: رؤية مصر 2030

مؤشرات قياس أداء التنمية الاقتصادية حتى عام 2030

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
	النتائج الاستراتيجية			
١	معدل النمو الحقيقي (٪)	٤,٢	١٠	١٢
٢	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	٣٤٣٦,٣	٤٠٠٠	١٠٠٠٠
٣	حصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من إجمالي الناتج العالمي الحقيقي (٪)	٠,٢١	٠,٤	١
٤	نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي (٪)	٢٦,٣	٢٣	١٥
٥	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (٪)	٤,٤	٢,٥	٠
٦	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٩٢,٧	٨٥,٧	٧٥
٧	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١١,٥	٧,٥	٢,٢٨
٨	عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية (شهر)	٣,٢	٦	١٠
٩	معدل التضخم (٪)	١١,٨	٨	٥-٣
١٠	معدل البطالة (٪)	١٢,٨	١٠	٥
١١	نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل (٪)	٢٢,٨	٢٥	٣٥
١٢	معدل الخصوبة الكلي (طفل/سيدة)	٣,٥	٣,٣	٢,٤
١٣	مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي (ترتيب)	١٣٧	١٠٠	٣٠
١٤	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (ترتيب)	١٣١	١٠٠	٣٠
١٥	مؤشر التنافسية العالمي (ترتيب)	١١٦	٩٠	٣٠
١٦	معدل النمو الصناعي (٪)	٥	٧	١٠

http://www.cabinet.gov.eg/Style%20Library/Cabinet/pdf/sds2030_summary_arabic.pdf

مؤشرات قياس أداء الطاقة حتى عام 2030

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
	النتائج الاستراتيجية			
١	معامل إمداد الطاقة الأولية إلى إجمالي الاستهلاك المخطط (٪)	٠	١٠٠٪	١٠٠٪
٢	متوسط مدة انقطاع الكهرباء	٠	صفر	صفر
٣	نسبة التغير في كثافة الطاقة	-٠.٦٥٪	-١.٣٪	-١٤٪
٤	نسبة مساهمة قطاع الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي	١٣.١٪	٢٠٪	٢٥٪
	المخرجات			
٥	نسبة الانخفاض في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من قطاع الطاقة	٠	٥٠٪	١٠٠٪
٦	معامل الاحتياطي لجملة الإنتاج من الزيت الخام	١٥ سنة	١٥ سنة	١٥ سنة
٧	معامل الاحتياطي لمجمل الإنتاج من الغاز	٣٣ سنة	٣٣ سنة	٣٣ سنة
٨	كفاءة إنتاج الكهرباء	٤١.٣٪	٠	٠
٩	كفاءة نقل وتوزيع الكهرباء	١٥٪	١٢٪	٨٪
١٠	نسبة الوحدات السكنية والتجارية والصناعية المشتركة في خدمة الكهرباء	٩٩٪	١٠٠٪	١٠٠٪
١١	نسب مزيج الوقود الأولي للدولة	غاز: ٥٣٪. بترول: ٤١٪. متجددة: ١٪. فحم: ٢٪. كهرومائية: ٣٪	٠	٠
١٢	نسب مزيج الوقود لإنتاج الكهرباء	زيت وغاز: ٩١٪. كهرومائية: ٨٪. شمسية ورياح: ١٪	٠	زيت وغاز: ٢٧٪. كهرومائية: ٥٪. شمسية: ١٦٪. رياح: ١٤٪. فحم: ٢٩٪. نووية: ٩٪
١٣	قيمة دعم أسعار الوقود	١٢٦.٢ مليار ج. م	٠	٠

مؤشرات قياس أداء الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية حتى عام 2030

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
	النتائج الاستراتيجية			
١	كفاءة الحكومة (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	٢٠	٥٠	٧٠
٢	الحكومة المستجيبة (Open Government) (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	٠,٤٤	٠,٥	٠,٦
٣	إنفاذ القواعد التنظيمية (Regulatory Enforcement) (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	٠,٤٢	٠,٥	٠,٦
٤	مكافحة الفساد (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	٣٥	٥٠	٧٠
٥	الشفافية في صنع السياسات (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	٣,٩	٤	٤,٢
	مخرجات			
٦	عدد المواطنين لكل موظف حكومي (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	١٣,٢	٢٦	٤٠
٧	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (Ease of Doing Business) (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	٥٩,٥	٧٠	٨٠
٨	المحاباة في قرارات مسئولي الحكومة (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	٣,٧	٣,٩	٤,٢
٩	المدفوعات غير الرسمية والرشاوي	٤	٤,٣	٤,٨
	مدخلات			
١٠	مخصصات التدريب للعاملين بالجهاز الإداري للدولة كنسبة من مخصصات الأجور والمرتبات	٠,٠٤	٠,٥	١

مؤشرات قياس أداء العدالة الاجتماعية حتى عام 2030

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
	النتائج الاستراتيجية			
١	الفجوة الجغرافية في مؤشر التنمية البشرية	٠,٠٨٦	٠,٠٦	٠,٠٤٣
٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	٣٤٣٦,٣	٤٠٠٠	١٠٠٠٠
٣	مؤشر توزيع الدخل والاستهلاك	٣١	٢٠	١٠
	مُخرجات			
٤	الترتيب الدولي في مؤشر الفجوة بين الجنسين	١٢٩	١٠٠	٦٠
٥	مؤشر الثقة في الحكومة (٪)	٦٠٪	٧٠٪	٨٠٪
٦	الفجوة الجغرافية في مؤشر فرص استكمال التعليم الأساسي	٧	٤	٢
٧	الفجوة الجغرافية في نسبة الوفيات بين الأطفال	٨,٢	٤	٢
٨	الفجوة الجغرافية في نسبة السكان تحت خط الفقر(٪)	١٧٪	١٠٪	٥٪
٩	نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر(٪)	٢٦,٣٪	١٢٪	٠٪
١٠	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (٪)	٤,٤٪	٢,٥٪	٠٪

مؤشرات قياس أداء الصحة حتى عام 2030

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
	النتائج الاستراتيجية			
١	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	٧١,١	٧٣	٧٥
٢	معدل وفيات الأمهات (٪)	٥١,٨٪	٢٩٪	٢٧٪
٣	معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات (٪)	٢٧٪	٢٠٪	١٥٪
٤	مؤشر مركب للحالة الغذائية للأطفال (٪) يتضمن هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية: (١) التقزم للأطفال أقل من ٥سنوات. (٢) الهزال للأطفال أقل من ٥سنوات. (٣) فقر الدم للأطفال أقل من ٥سنوات	(١) ٢٧٪ (٢) ٨٪ (٣) ٢٧٪	(١) ١٥٪ (٢) ٤٪ (٣) ٢٠٪	(١) ١٠٪ (٢) ٣٪ (٣) ١٥٪
٥	الوفيات الناتجة من الأمراض غير السارية بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٧٠ سنة (٪)	٢٤,٥٪	٢٢٪	٢٠٪
٦	قياس انتشار التهاب الكبد والحالات المصابة (٪)	٨,٩٪	٢٪	١٪
٧	نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية (دولار)	١٥٢	٣٠٠	٦٠٠
٨	الإنفاق الصحي المباشر من المواطنين (٪)	٥٩,٦٪	٤٠٪	٢٨٪
٩	عدد وفيات حوادث الطرق لكل ١٠٠,٠٠٠ مواطن	١٣,٢	١٠	٨
١٠	استخدام التبغ بين الأشخاص من ١٥ سنة وأكثر (٪)	٢٦٪	٢٤٪	٢٢٪
١١	مؤشر مركب لتوافر الخدمات الصحية الأولية (٪) يتضمن هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية: (١) نسبة الحوامل اللاتي يقمن بأربع زيارات متابعة الحمل على الأقل. (٢) معدل استخدام وسائل حديثة لتنظيم الأسرة. (٣) نسبة تطعيم الأطفال بالتلقاح الثلاثي	(١) ٨٣٪ (٢) ٥٨,٥٪ (٣) ٩٤,٢٪	(١) ٨٥٪ (٢) ٦٤٪ (٣) أكثر من ٩٥٪	(١) ٩٠٪ (٢) ٧٤٪ (٣) أكثر من ٩٥٪
١٢	عجز الميزان التجاري لصناعة الأدوية والمستحضرات الحيوية (مليون دولار)	١٤٦٥	٧٠٠	-
	مخرجات			
١٣	نسبة المواطنين المؤمن عليهم من خلال التأمين الصحي الاجتماعي الشامل (٪)	٥٨٪	٦٠٪	١٠٠٪
١٤	الاستجابة لتعليمات اللوائح الصحية الدولية (٪)	٨٨٪	٩٠٪	٩٥٪
	مدخلات			
١٥	مؤشر مركب للخدمات الاجتماعية (٪): يتضمن هذا المؤشر مؤشرين فرعيين: (١) نسبة السكان الذين يستخدمون مياة شرب آمنة. (٢) نسبة السكان المتوفر لديهم نظام صرف صحي	(١) ٩٩٪ (٢) ٥٥٪	(١) ٩٩٪ (٢) ٧٠٪	(١) ١٠٠٪ (٢) ١٠٠٪
١٦	عدد الأسرة بالمستشفيات	١٤,٦	٢٢	٣٠
١٧	مؤشر مركب للعاملين بقطاع الصحة (٪) يتضمن هذا المؤشر مؤشرين فرعيين: (١) عدد الأطباء لكل ١٠,٠٠٠ نسمة. (٢) عدد الممرضات لكل ١٠,٠٠٠ نسمة	(١) ٨٫٥ (٢) ١٥٪	(١) ١٣ (٢) ٣٠٪	(١) ٢٠ (٢) ٥٠٪

مؤشرات قياس أداء التعليم والتدريب حتى عام 2030

التعليم قبل الجامعي

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
	النتائج الاستراتيجية			
١	نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة (التعليم قبل الجامعي) (٪)	٤,٦٠٪	٢٠٪	٦٠٪
٢	نسبة الأمية (٪) (١٥-٣٥ سنة)	٢٨٪	٧٪ (الصفر الافتراضي)	
٣	ترتيب مصر في مؤشر جودة التعليم الأساسي	١٤٤/١٤١ الدرجة: ٢,١	لا يزيد عن ٨٠	٣٠ أو أقل
٤	ترتيب مصر في نتائج اختبار TIMSS	علوم: ٤٨/٤١ رياضيات: ٤٨/٣٨	٣٠	٢٠
٥	ترتيب مصر في نتائج دراسات PIRLS	تحدد لاحقاً فور التصديق من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وتحديد المستهلكات		
٦	نسبة التسرب من التعليم قبل سن ١٨ عاماً (٪)	٦٪	٢٪	١٪
٧	متوسط عدد الطلاب في الفصل	٤٢ طالب/فصل	٣٨ طالب/فصل	٣٥ طالب/فصل
	مخرجات			
٨	عدد المدارس المجهزة لرعاية الموهوبين والمتفوقين	رياضياً: ٦٥ أكاديمياً: ٣	رياضياً: ٧٠ أكاديمياً: ٥	رياضياً: ٧٥ أكاديمياً: ١٢
٩	نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي	٣٤٠ دولار	يتم وضع المستهدفات بالاشتراك مع محور الاقتصاد	
	مدخلات			
١٠	معدلات القيد في رياض الأطفال (٪)	٣١,٣٪	٤٧٪	٨٠٪
١١	نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٣٪	٥٪	٨٪

مؤشرات قياس أداء البيئة حتى عام 2030

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	نسبة الموارد المائية المستهلكة (٪)	١٠٧٪	١٠٠٪	٨٠٪
٢	متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة (المتجددة)	٦٥٠ متر٣/السنة	٧٥٠متر٣/السنة	٩٥٠متر٣/السنة
٣	نسبة خفض أحمال التلوث من الأتربة الصدرية الدقيقة العالقة في الهواء (٪)	١٥٧ ميكروجرام/متر٣	١٥٪-	٥٠٪-
٤	نسبة ما يتم جمعه بانتظام وإدارته بشكل مناسب من المخلفات البلدية الصلبة (٪)	٢٠٪ كفاءة الجمع: ٦٠٪	٤٠٪ كفاءة الجمع: ٨٠٪	٨٠٪ كفاءة الجمع:٩٠٪
٥	نسبة المخلفات الخطرة التي يتم التخلص منها بشكل صحي (معالجة، وإعادة تدوير، وتخلص نهائي) (٪)	٧٪	٣٠٪	١٠٠٪
٦	التنوع البيولوجي والبيئات يتضمن هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية: (١) مساحة المحميات الطبيعية البرية/إجمالي المساحة البرية والمسطحات المائية الداخلية، (٢) مساحة المحميات الطبيعية البحرية والساحلية/إجمالي المساحات البحرية والساحلية، (٣) نسبة المواقع المصنفة AZE المحمية من إجمالي المواقع المصنفة «والذي لايتم قياسه لمصر»	(١) ١١,١٪ (٢) ٤,٣٪	(١) ١٧ (٢) ١٠	(١) ١٧ (٢) ١٠
٧	نسبة الانخفاض في معدلات المواد المستنفدة للأوزون (٪)	٣,١٧٩,٣٨٠ HCFC-22 ١,١١٨,٧٨٠ HCFCV-141b ١٥١,٣٨٧ HCFC-142b ٠ HCFC-123 ٠,٢٧٠ HCFC-124	٩٧,٥٪	١٠٠٪
٨	نسبة انخفاض معدلات الزيادة المتوقعة لانبعاثات الغازات الدفيئة (٪)	٢٧٦ طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون		

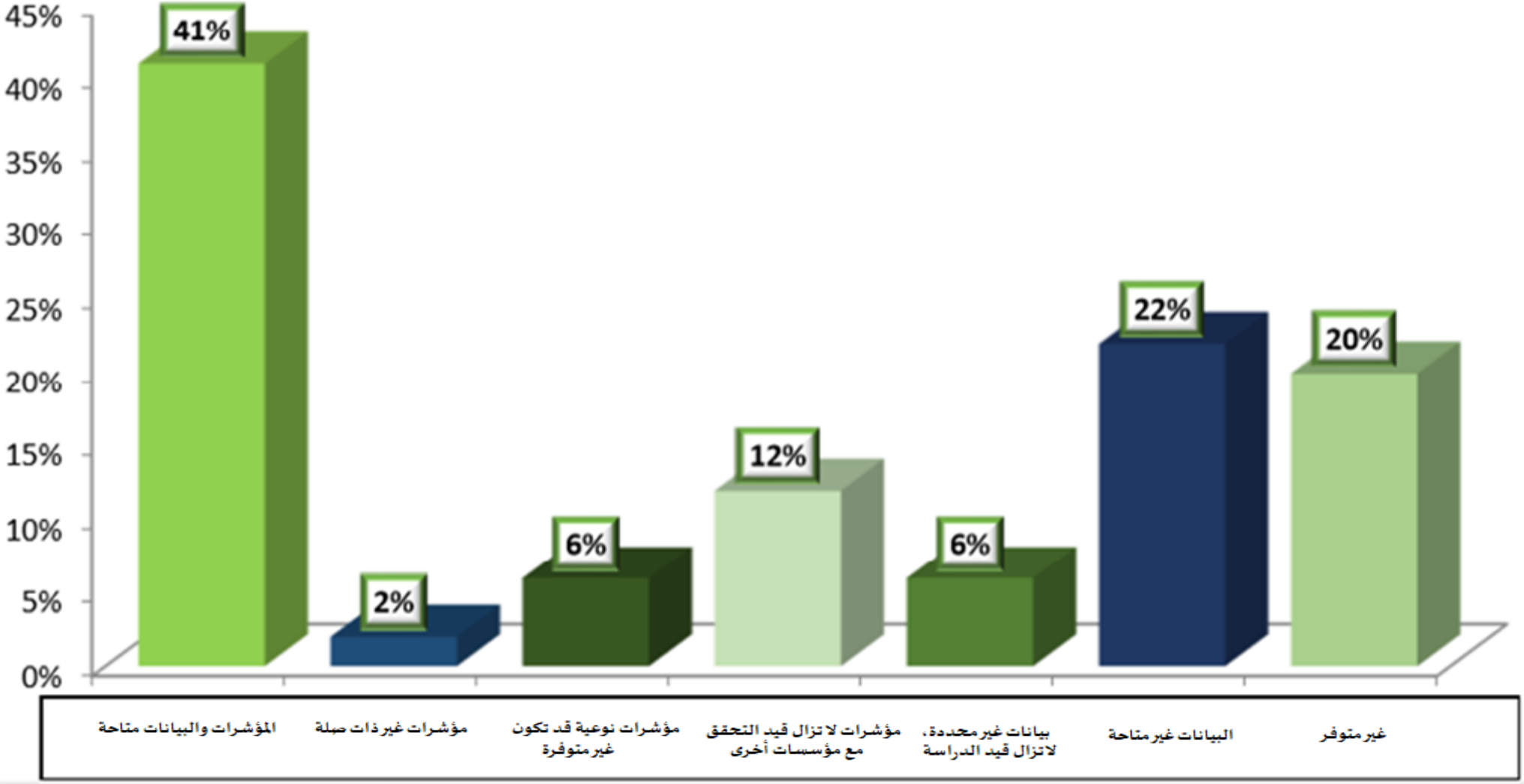

- حدد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التحديات المتوقعة لجمع البيانات، وهو يستكشف طرقًا للتغلب على هذه التحديات. تتعلق التحديات الرئيسية في المقام الأول بفجوة البيانات وتوافر البيانات المحدثة، فضلاً عن الحاجة إلى بناء قدرات المؤسسات والأفراد المشاركين في عملية جمع البيانات.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

مثال 4: التقرير الطوعي الأول للأردن

طريق الأردن إلى التنمية المستدامة:
المراجعة الطوعية الوطنية الأولى بشأن تنفيذ خطة عام 2030

الأهداف والغايات والمؤشرات – المقارنة مع الإطار الوطني للتنمية:

- تم إجراء مسح بين أواخر عام 2016 وأوائل عام 2017 ، لمقارنة الأهداف والغايات والمؤشرات من خطة عام 2030 مع إطار التنمية الوطنية. وقد تم ذلك بمشاركة شاملة لمجموعة واسعة من الوزارات والمؤسسات الحكومية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. أظهر المسح أن جميع الأهداف ومعظم الغايات مهمة للأردن، وإن بدرجات متفاوتة، لا سيما على مستويي الهدف والمؤشر، كما أظهر أن:

1. أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المرتبطة بها تتوافق بشكل جيد مع رؤية "الأردن 2025"، والخطط والاستراتيجيات الوطنية الأخرى؛
2. في المتوسط، تعتبر 40٪ من المؤشرات من المستوى الأول، وتتراوح من 0 إلى 14٪ للهدف 14 و 15 على التوالي و67٪ للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة؛
3. تم تحديد مصادر البيانات وخطوط الأساس والأهداف، ودورية معظم مؤشرات المستوى الأول.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

النسبة المئوية للمؤشرات لكل هدف، والتي تتوفر لها خطوط أساس (مؤشرات المستوى 1)

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

كما تم تسليط الضوء على الأولويات التالية:

1 - يجب تعزيز قدرات النظام الإحصائي الوطني لمعالجة الفجوات الناشئة في البيانات؛

2 - أن تكون المنهجيات المستخدمة في حساب المؤشرات متسقة مع المعايير الدولية؛

3 - ينبغي مواصلة استكشاف وتوضيح دور إدارة الإحصاء في ضمان الجودة والتنسيق بين مختلف منتجي البيانات؛

4. استراتيجيات تنمية القدرات ضرورية لتعزيز استخدام السجلات الإدارية لتغطية فجوات البيانات؛

5. هناك حاجة أيضًا إلى تنمية القدرات الوطنية في مجالات التخطيط، وتوطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، والرصد وإعداد التقارير، وفي إدماج البعد النوعي في خطط وبرامج التنمية.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

- بناءً على هذه العملية، سيحدد العمل المستقبلي المؤسسات (إدارة الإحصاء وغيرها) المسؤولة عن جمع البيانات، ومستويات التفصيل المطلوبة، والمنهجيات المقترحة لتحسين مستوى إتاحة البيانات.
- تتولى إدارة الإحصاء مسؤولية ضمان الجودة وتنقية جميع المؤشرات، وقد تم إنشاء فريق خاص لأهداف التنمية المستدامة داخل إدارة الإحصاء لهذا الغرض. وستنعكس المسؤوليات المتعلقة بضمان جودة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجية الإحصائية الوطنية، الجاري تطويرها حاليًا، والتي ستركز أيضًا على أهمية تعزيز جودة السجلات الإدارية في تغطية الفجوات المهمة في البيانات في المستقبل.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

المستوى الثاني: تعزيز القدرة على انتاج البيانات التفصيلية لقياس مؤشرات التنمية المستدامة

- توفر لوحة نشرات معايير النشر (DSBB) التابعة لصندوق النقد الدولي الوصول إلى صفحة البيانات الموجزة الوطنية (NSDP)، المعيار الخاص لنشر البيانات الإضافية (SDDS Plus)، والمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS)، والنظام العام المعزز لنشر البيانات (e-GDDS)، ومواقع مرجع جودة البيانات (DQRS).
- صفحة البيانات الموجزة الوطنية (NSDP) هي "بوابة بيانات" للبلدان المشاركة في معيار نشر البيانات الخاص الإضافي، والمعيار الخاص لنشر البيانات، والنظام العام المعزز لنشر البيانات. تتيح صفحة البيانات الموجزة الوطنية للمستخدمين الوصول إلى البيانات وعرض البيانات الوصفية، أو تصفح روابط مجموعات البيانات عبر الإنترنت لجميع الفئات المتاحة لبلد ما، حتى لو تم تجميع هذه الفئات من قبل وكالات إحصائية متعددة.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

- بالنسبة للبلدان المشاركة في معيار نشر البيانات الخاص الإضافي والنظام العام المعزز لنشر البيانات، تتيح صفحة البيانات الموجزة الوطنية التبادل التلقائي ومشاركة البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية في SDMX معيار للإرسال من آلة إلى آلة، وقد تم وضع المعيار الخاص لنشر البيانات في عام 2012 لتعزيز وتكملة مبادرات معايير البيانات الخاصة بالصندوق. وهو يعتمد على المعيار الخاص لنشر البيانات ويهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء فيما يتعلق بنشر بيانات إحصائية اقتصادية ومالية شاملة وفي الوقت المناسب ويمكن الوصول إليها وموثوق بها في عالم يتسم بالتكامل الاقتصادي والمالي المستمر.
- أُنشئ النظام العام المعزز لنشر البيانات في عام 1996 لتوجيه البلدان التي تسعى، أو التي قد تسعى الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية في نشر البيانات الاقتصادية والمالية للجمهور. يوفر هذا الموقع معلومات حول البيانات الاقتصادية والمالية التي تنشرها الدول الأعضاء التي تشترك في المعيار الخاص لنشر البيانات.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

- تم إنشاء النظام العام المعزز لنشر البيانات في عام 2015 لتوجيه البلدان في نشر البيانات من خلال دعم الشفافية، وتشجيع التطوير الإحصائي، والمساعدة في خلق تآزر قوي بين نشر البيانات والمراقبة. حل النظام العام المعزز لنشر البيانات محل النظام العام لنشر البيانات، الذي تم إنشاؤه في عام 1997. يوفر هذا الموقع معلومات عن البيانات التي تم إنتاجها ونشرها من قبل الدول الأعضاء التي تشارك في النظام العام المعزز لنشر البيانات.
- الموقع المرجعي لجودة البيانات (DORS)، والذي تم إنشاؤه لتعزيز فهم مشترك لجودة البيانات. يوفر الوصول إلى المساهمات في هذا المجال ويتضمن مجموعة مختارة من المقالات والمصادر الأخرى المتعلقة بقضايا جودة البيانات.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

Regional Breakdown of the Data Standards Initiatives

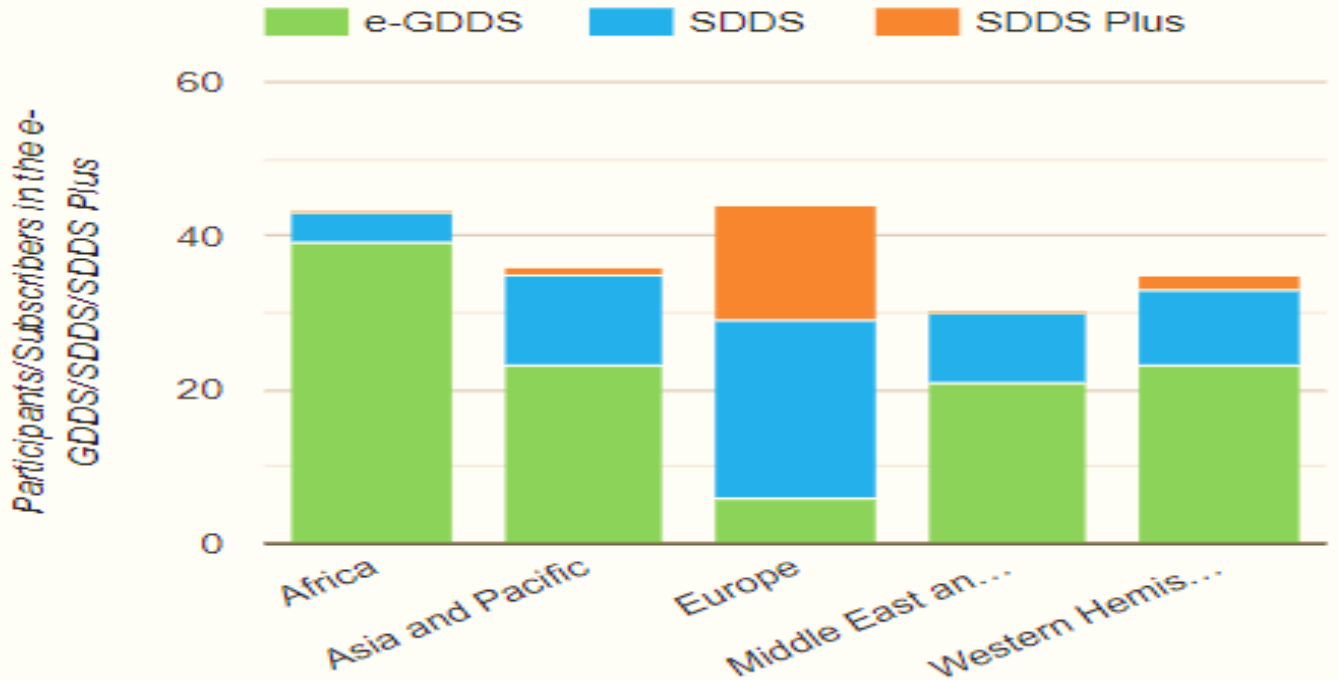

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

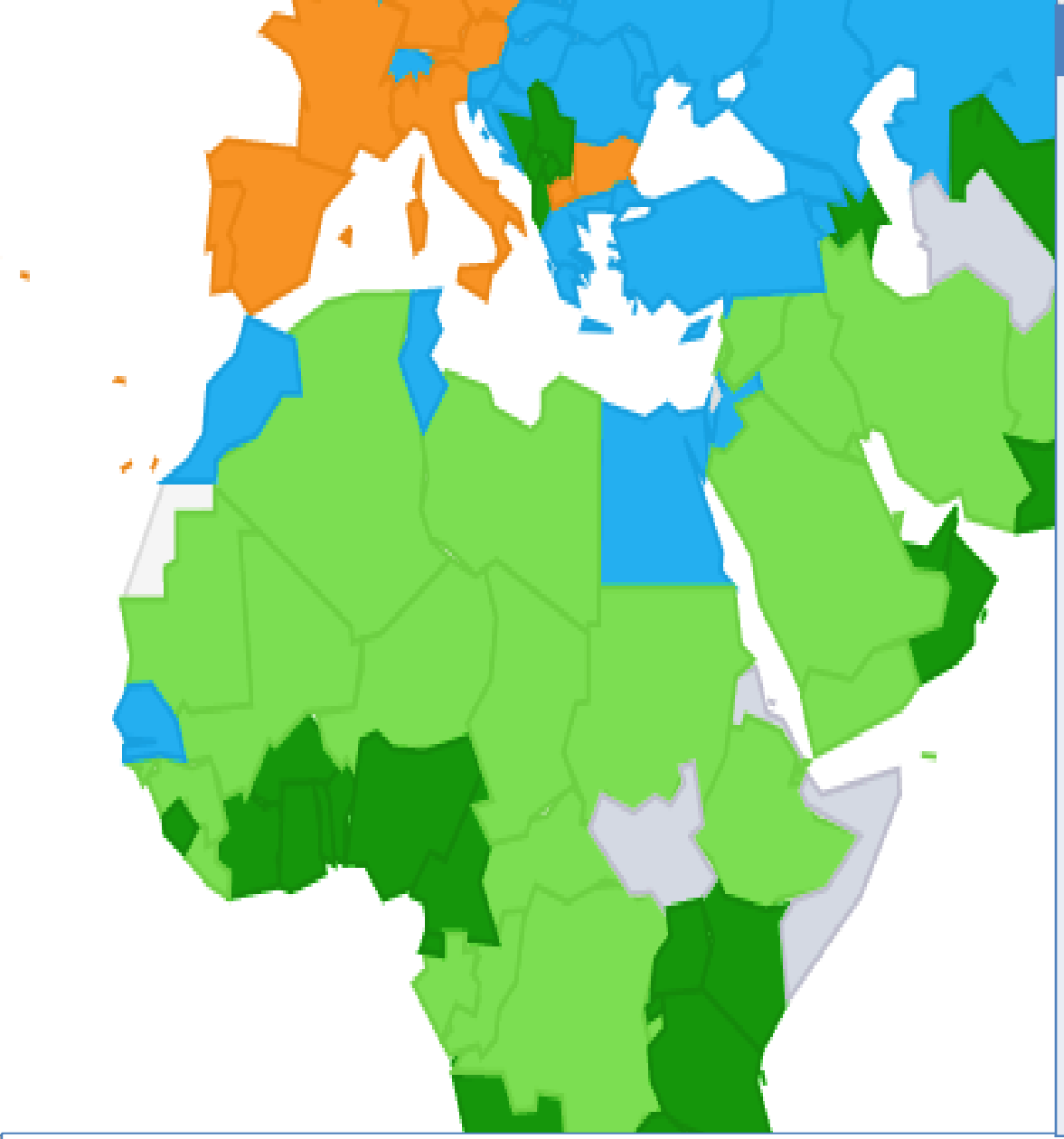

SDDS	eGDDS
مصر	الجزائر
المغرب	البحرين
تونس	جزرالقمر
الأردن	جيبوتي
فلسطين	العراق
	الكويت
https://dsbb.imf.org/	لبنان
	موريتانيا
	عمان
	قطر
	السعودية
	السودان
	سوريا
	الامارات
	اليمن

SDDS Plus | SDDS | eGDDS with NSDP | eGDDS | Outside the standards

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

محاضرات اليوم الثاني

الجلسة الثانية

متطلبات تعزيز أداء الدول العربية في مجال التنمية المستدامة*

المصدر: مأخوذة من:

عبدمولاه، وليد (2019)، "أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: إشكاليات التخطيط والتمويل والبيانات"، ورشة عمل حول "تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي" - تم تقديمها بالتعاون بين المعهد العربي للتخطيط والبنك الدولي ومعهد التخطيط القومي، القاهرة، يونيو.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

سد فجوة تمويل التنمية المستدامة

في سبتمبر 2015، أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة أجندة أممية للتنمية، التزمت من خلالها كل دول العالم الأعضاء في المنظمة الدولية -بما فيها الدول المتقدمة- بتحقيق 17 هدف من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وقد تضمنت تلك الأهداف 169 غاية موزعة على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد أعاد هذا الالتزام الدولي إلى الصدارة أهمية التخطيط الإنمائي كمدخل أساسي لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة؛ على المديين المتوسط والطويل. فتحديد مدى زمني لتحقيق أهداف كمية محددة يتم متابعة تنفيذها من خلال مؤشرات أداء رئيسية وتقارير متابعة دورية، كلها تعد مكونات أساسية في أي عملية تخطيطية.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

سد فجوة تمويل التنمية المستدامة

ولا شك أن تحديد الاحتياجات التمويلية لأهداف التنمية المستدامة أمر معقد وغير دقيق بالضرورة لأن التقديرات تعتمد دائماً على مجموعة من الافتراضات، بما في ذلك بيئة الاقتصاد الكلي، وطبيعة السياسات التجارية الوطنية والدولية، والتقدم التكنولوجي (وكذلك الوصول والقدرة على استخدام تلك التكنولوجيا)، والآثار المتوقعة للصدمات والضغوط وتغير المناخ، وكذلك إلى أي مدى يكون للاستثمارات في منطقة ما آثار غير مباشرة (فوائد مشتركة أو أضرار) في مناطق أخرى. كما أن التقاعس عن العمل أو تأخير الإجراء قد يكون له تكلفة يجب أخذها في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تأخير التخفيف من تغير المناخ إلى زيادة كبيرة في تكلفة التنمية على المدى الطويل، على الرغم من أنه قد يتم تحقيق "وفورات" واضحة على المدى القصير بسبب عدم وجود استثمارات معينة (UNDP, 2018).

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

سد فجوة تمويل التنمية المستدامة

وقد تم تقدير التكلفة السنوية للقضاء على الفقر المدقع (الهدف الأول) في جميع البلدان (تقاس بزيادة دخل الأفراد إلى ما لا يقل عن 1.90 دولار أمريكي في اليوم) بحوالي 66 مليار دولار أمريكي سنوياً. وتتراوح تقديرات متطلبات الاستثمار السنوية في البنية التحتية في جميع البلدان (قطاعات المياه والزراعة والاتصالات والطاقة والنقل والمباني والصناعة) بين 5 و7 تريليونات دولار، منها 4 تريليونات تقريباً للبلدان النامية، منها 1.4 تريليون دولار فقط يتم الوفاء بها حالياً (تاركة فجوة تمويل سنوية قدرها 2.5 تريليون دولار أمريكي وفقًا للأونكتاد). كما يقدر التمويل اللازم لتوفير السلع العامة العالمية (GPGs) مثل التخفيف من تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي، ومكافحة الأمراض المعدية، والاستثمارات في البحث والعلوم وما إلى ذلك) بعدة تريليونات أخرى في السنة (UNDP, 2018).

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

متطلبات الاستثمار السنوية المقدرة موزّعة على قطاعات التنمية المستدامة الأساسية (مليار دولار أمريكي)

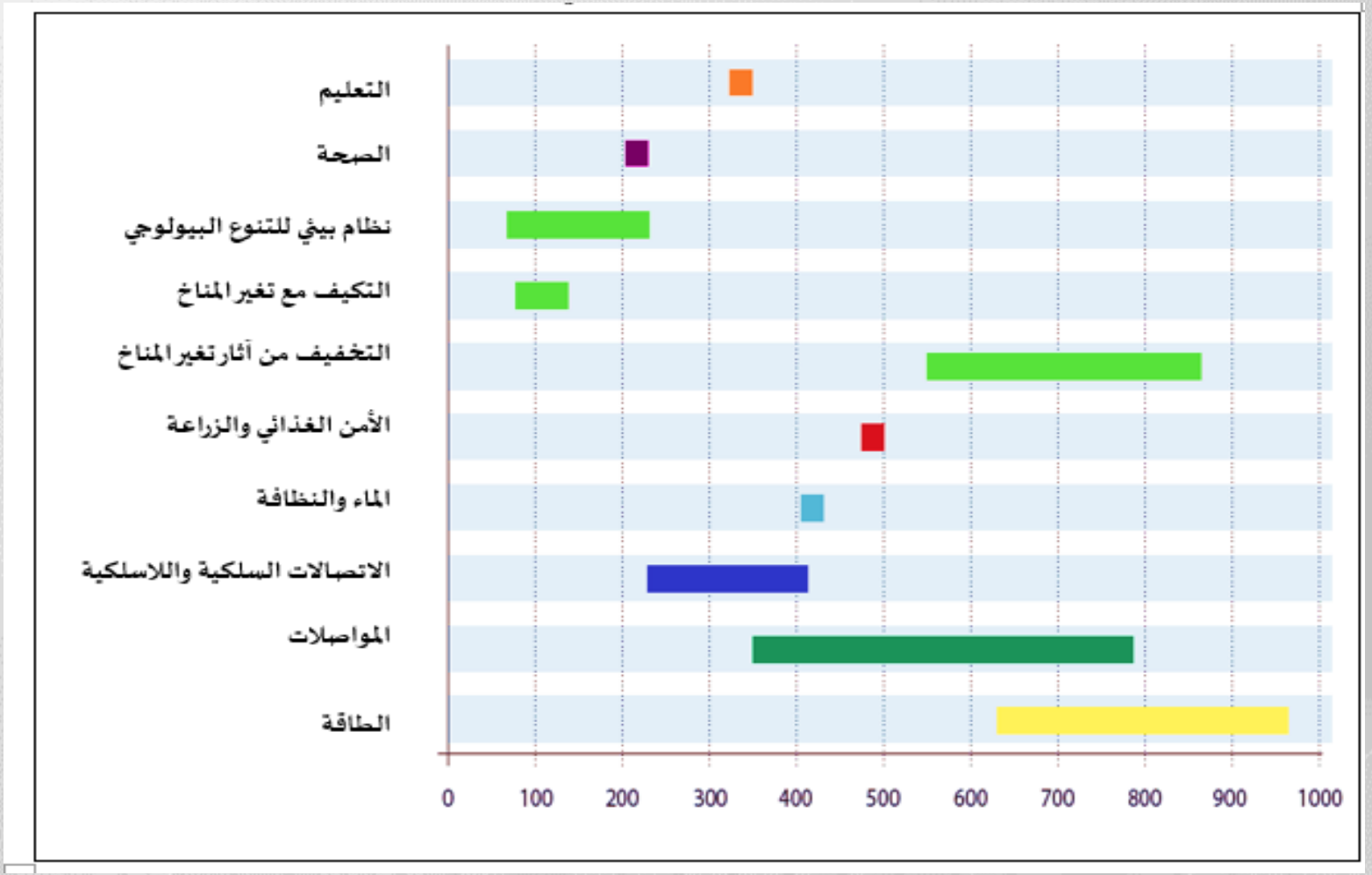

المصدر: UNDP, 2018.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

وتختلف احتياجات التمويل بشكل كبير بين البلدان والمناطق. ففي حين أن العديد من البلدان متوسطة الدخل الكبيرة قادرة الآن على تعبئة المزيد من الموارد المحلية والخاصة من أجل التنمية، لاتزال هناك تحديات لكثير من البلدان منخفضة الدخل، وبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تشهد صراعات، حيث لا تحتاج تلك الدول إلى موارد كبيرة للوفاء بأهداف التنمية المستدامة فقط، بل لديهم عادةً قدرات محدودة لزيادة الإيرادات المحلية، كما يعتبرون بيئات غير جاذبة للاستثمار الخاص، حيث مخاطر فشل المشروع مرتفعة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وضعف البنية التحتية المحلية وعوامل أخرى.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

ولكن حتى في البلدان متوسطة الدخل، حيث قد تكون مصادر التمويل المختلفة "وفيرة" نسبياً، يمكن أن تظل تكاليف هذا التمويل مرتفعة بشكل كبير بسبب المخاطر المرتفعة أو المتوقعة فعلياً. علاوة على ذلك، كما أظهرت الأزمة المالية الأخيرة في عام 2008، فإن الاقتصادات الناشئة يمكن أن تكون عرضة لما يسمى بتدفقات "الأموال الساخنة" (المضاربون الذين يحولون أموالهم بين البلدان للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة و / أو التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف). ويمكن أن تكون هذه التدفقات شديدة التقلب، وعادة ما تكون قصيرة الأجل في الاتجاه، ويمكن أن تسهم في التضخم المحلي وعدم الاستقرار ويكون لها تأثير محدود جداً على التنمية (UNDP, 2018).

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

ورغم أن تقديرات الاحتياجات التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تكون عادةً غير دقيقة وتختلف بشكل كبير فيما بين البلدان، إلا أن الحكومات عادةً ما تكون أكثر اهتماماً بتحديد الأولويات أو التدخلات المحفّزة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكلفة تلك التدخلات على الصعيدين الوطني والقطاعي، وتحديد أكثر نماذج التمويل المناسبة لهم. ومن هنا تأتي أهمية التخطيط الإنمائي. فجوهر تخطيط التنمية يكمن في ضمان كمية من الاستثمار المنتج كافية لزيادة مستهدفة وملموسة في الناتج المحلي الإجمالي تفوق الزيادة في السكان، بحيث يرتفع متوسط دخل الفرد ومستوى معيشته.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

فتكوين رأس المال الحقيقي من الموارد المحلية يتطلب الاستثمار وزيادة متناسبة في حجم الادخار الحقيقي. وتتطلب عملية تكوين رأس المال عادةً شكلاً من أشكال التمويل وآلية الائتمان لإعادة توزيع الموارد من المدخرين إلى المستثمرين. وبصفة عامة، هناك العديد من مصادر التمويل منها الداخلي والمستجدة في معدلات الادخار، والاقتراض الداخلي، ومنها الخارجي، مثل القروض ومساعدات التنمية، والاستثمار الأجنبي المباشر. وتمويل القطاع الخاص من خلال الشراكة، أو بشكل منفصل، ومنها ما يرتبط بكفاءة الاستثمار وبالتالي تقليل فرص الحاجة للتمويل.

ويمكن إبراز أهم آليات ومصادر تمويل التنمية فيما يلي:

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

المصدر: UNDP, 2018.

مصادر غير تقليدية لتمويل التنمية

- بالإضافة للمصادر التقليدية السابقة، توجد الآن مصادر أخرى للتمويل أكثر تطوراً و إبداعاً تشمل ما يلي: التمويل "المختلط" (حيث يتم مزج التمويل العام الميسر مع التمويل العام أو الخاص غير الميسر)؛ السندات الخضراء والزرقاء (حيث يتم إصدار السندات في أسواق رأس المال المحلية والدولية لتمويل البنية التحتية المتو افقة مع المعايير البيئيةً)؛ أدوات التمويل الإسلامية (مثل السندات الإسلامية أو الصكوك التي هي أدوات مدعومة بالأصول)؛ خطط الضمان (المصممة لتقليل/ مشاركة المخاطر)؛ مخططات تمويل الشتات (حيث يتم دعم وتحفيز مجتمعات الشتات للاستثمار في المشاريع والشركات "العودة إلى الوطن").

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

أغلب الدول العربية تعاني حجم عجز مزمن بين 3% و6%. بعض الدول الخليجية أظهرت عجوزات في الفترة الأخيرة. هذه العجوزات تمثل قيدا قاهرا على السياسات الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كيف يتم تمويل هذه العجوزات اليوم؟

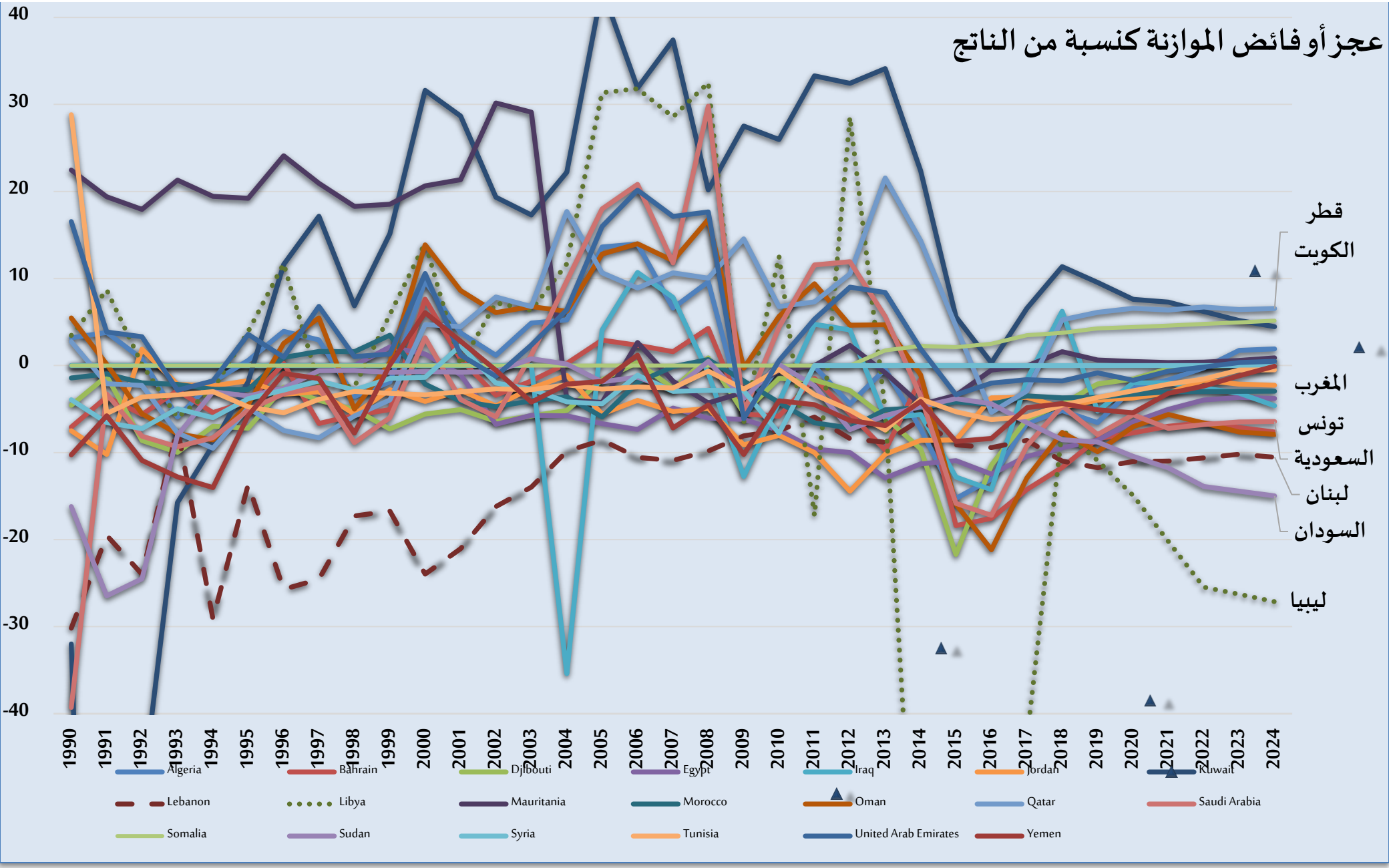

1- الدين: يمثل التداين الحل المعتمد لدى أغلب الدول العربية. مجموعة من الدول تمثل نسبة الدين بين 60% و83% منهم الأردن وتونس ومصر وموريتانيا وجيبوتي, لبنان يتصدر الدول العربية بنسبة 153%, عمان والسعودية والبحرين بدأت تلجأ الى التداين. السؤال: هل تنفق هذه الديون بشكل يخدم أهداف التنمية المستدامة؟ (تضاعف حجم الدين الاجمالي للدول العربية خلال العقد الأخير الى حدود 700 مليار $ عام 2017)

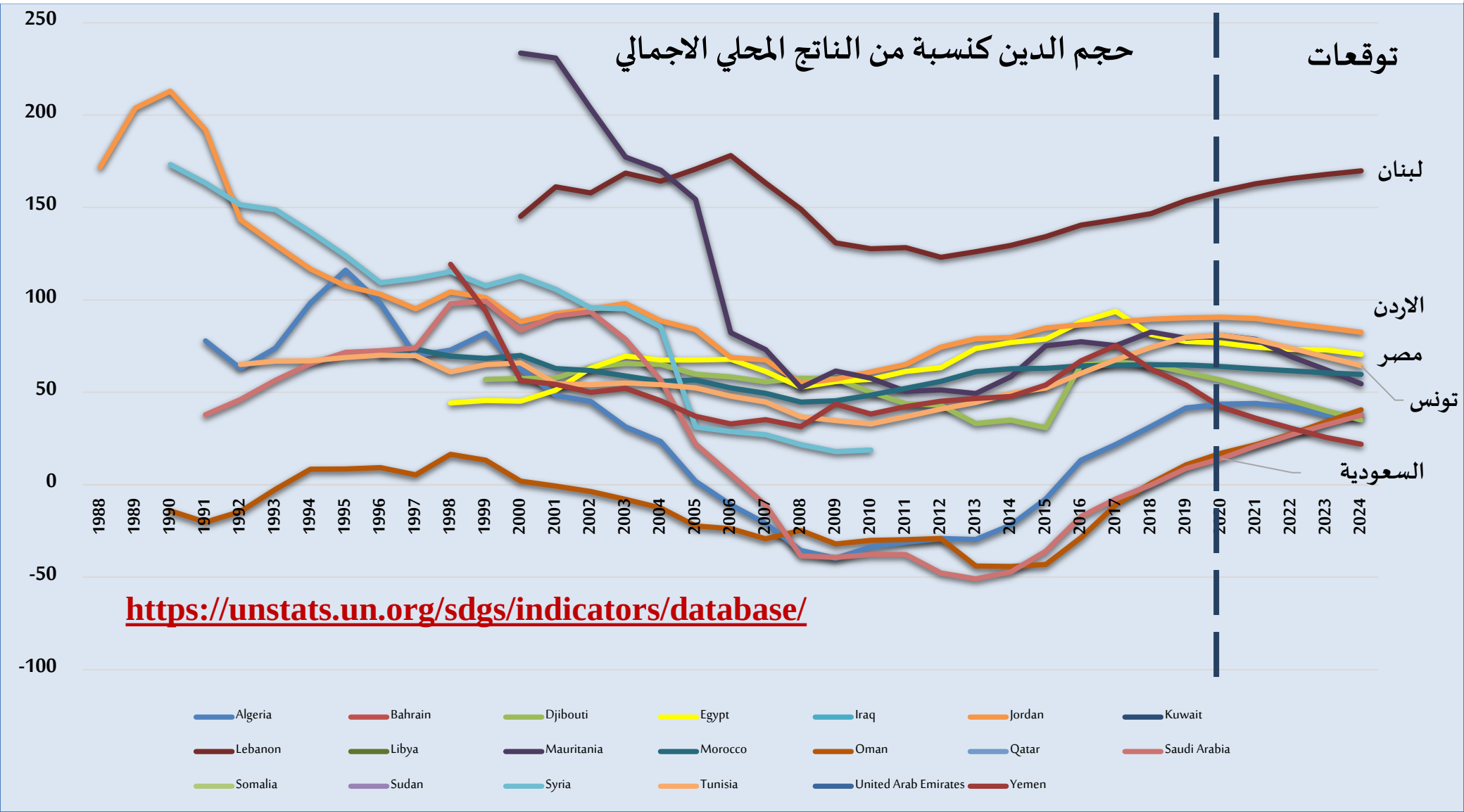

للإجابة على هذا التساؤل يجب قياس مؤشرات تركز على استدامة التداين بمعنى أثره على التعليم والصحة والاستثمار وليس المؤشرات التقليدية (خدمة الدين للصادرات مثلا) التي تركز على الجدارة الائتمانية والقدرة على السداد (وهو اهتمام مؤسسات التصنيف الائتماني والجهات المقرضة!)

حالتين:

1. خدمة الدين تقلل من الموارد المخصصة لأغراض التنمية: مزاحمة Crowding out للاستثمار والانفاق على التعليم والصحة . في هذه الحالة يكون من مصلحة الدائنين مواصلة توفير السيولة الإضافية لتمكين المدين من الوفاء بالتزاماته الحالية وتجنب الافلاس.

2. في الحالة الثانية يكون عبء الدين ثقيلاً ويعطي انطباعاً عن حجم خدمة الدين المستقبلية المتزايدة ما يعني احتمال كبير لزيادة الضرائب (والتقشف) مما قد يؤدي لتثبيط الاستثمار وبالتالي النمو. هذا قد يدفع الدائنين إلى التفكير في منح أعفاء جزء من الديون.

هذه الفلسفة المرتكزة على مصلحة الدائنين لم تنجح. لأن واقع الدول المدينة ضعيف تنمويا ولم تستطع التخلص من الديون لأنها استعملتها في سد عجز الموازنة فقط دون آثار تنموية مستدامة.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

تم اقتراح بعض المؤشرات غير التقليدية لقياس الآثار التنموية للدين الخارجي والتي يمكن أن ترشد صانع القرار إلى مدى تو افق استخدامات الدين مع أهداف التنمية المستدامة!

$$SDIK = \frac{Total\ debt\ service\ (current\ USD)}{\frac{Gross\ fixed\ capital\ formation\ (\%\ of\ GDP)}{100} \cdot GDP\ (current\ USD)}$$

$$SDPED = \frac{Public\ and\ publicly\ guaranteed\ debt\ service\ (current\ USD)}{\frac{Public\ spending\ on\ education\ (\%\ of\ GDP)}{100} \cdot GDP\ (current\ USD)}$$

$$SDPSA = \frac{Public\ and\ publicly\ guaranteed\ debt\ service\ (current\ USD)}{\frac{Public\ health\ expenditure\ (\%\ of\ GDP)}{100} \cdot GDP\ (current\ USD)}$$

المصدر: Berr and Combarnous 2007

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

وصل SDIK في لبنان الى 1,4 يعني أن خدمة الدين تمثل 140% من الاستثمار . وصل في تونس الى 41% وحوالي 20% في الأردن ومصر مع زيادة هامة في الفترة الأخيرة. يبلغ متوسط الدول ذات الدخل المتوسط 11%. ما يؤكد مرة أخرى مبدأ المزاحمة.

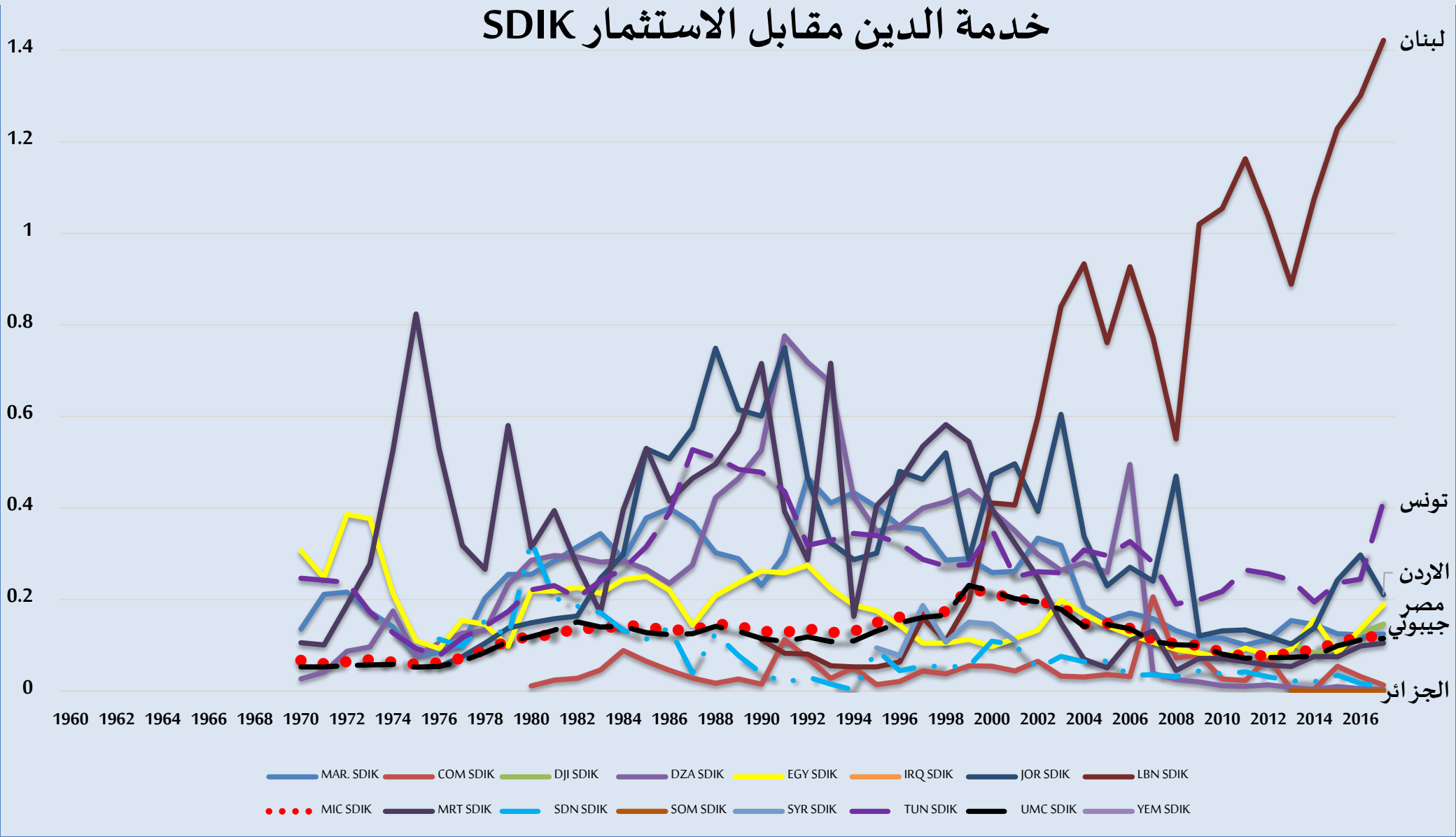

يصل SDPED إلى 2,9 في لبنان وبين 0,7 و1,23 في مصروتونس والأردن وموريتانيا. يبلغ متوسط الدول ذات الدخل المتوسط 15%. ما يؤكد مرة أخرى مبدأ المزاحمة.

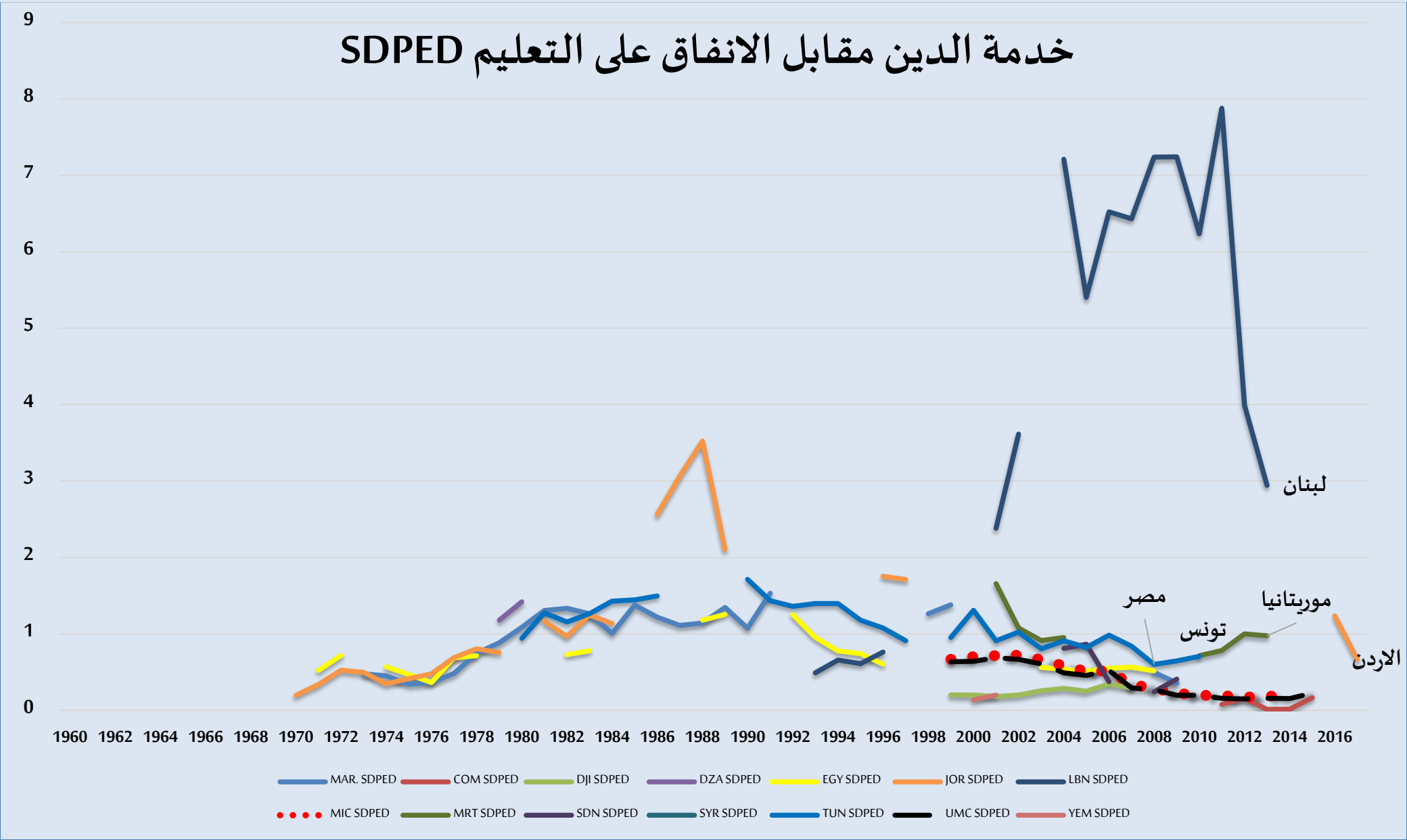

يصل SDPSA إلى 2,9 في موريتانيا و 2 في لبنان وجيبوتي و1,5 في مصر والأردن و1 في تونس. هذا يعني 290% من حجم الانفاق على الصحة في موريتانيا. ما يؤكد مرة أخرى مبدأ المزاحمة وهي الأعلى ضمن المجموعة. يبلغ متوسط الدول ذات الدخل المتوسط 27%.

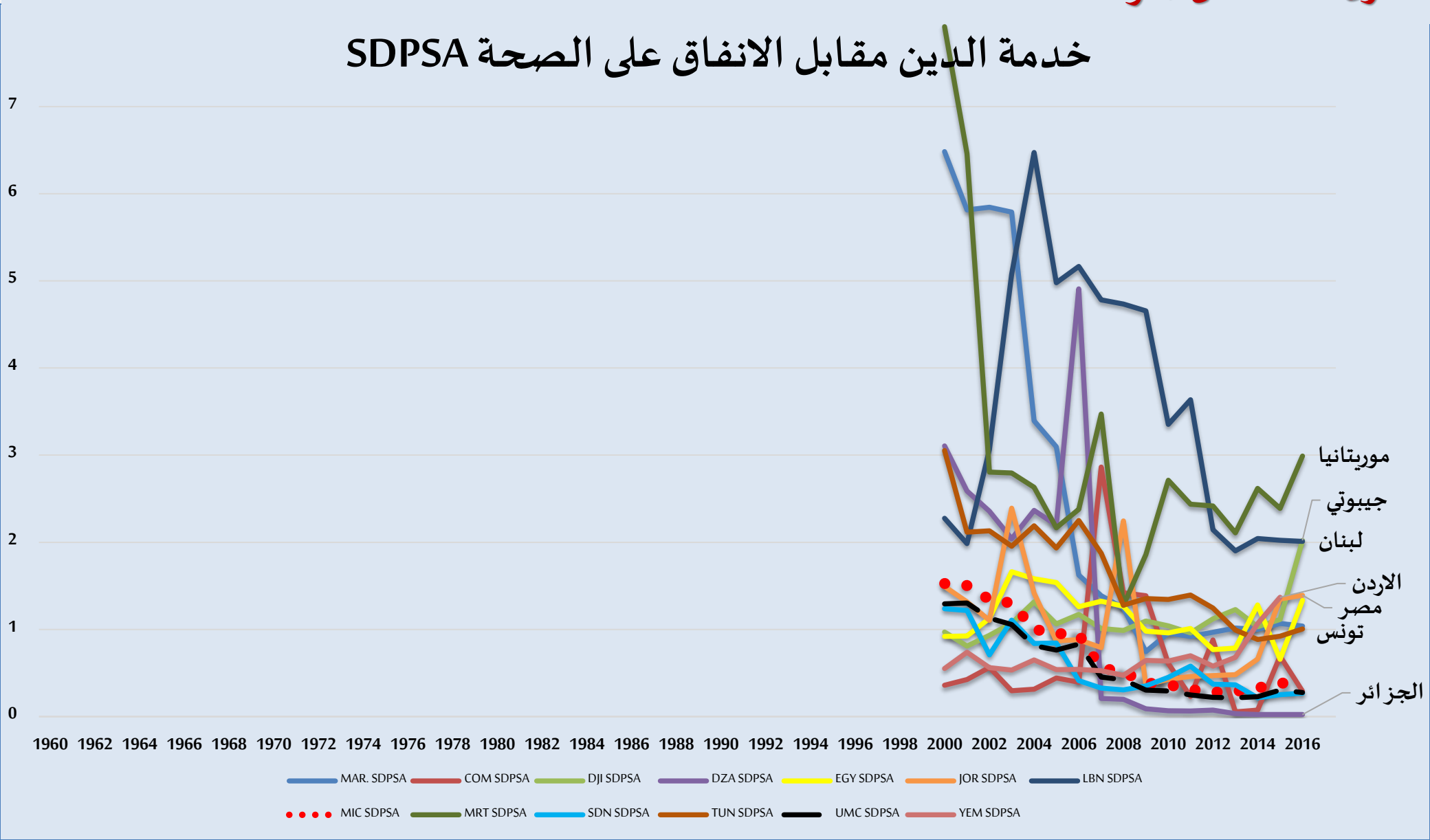

2- الضريبة: يتبين أن معدلات الضريبة للناتج أقل من المتوسط العالمي وهو ما يدفع بإمكانية سد جزء أكبر من الفجوة المالية من خلال تعزيز القدرة على تحصيل الضريبة من خلال إصلاحات تستهدف توسيع القاعدة الضريبية وهيكل الضرائب والانتقال من الضرائب الجزافية الى التناسبية الفعلية

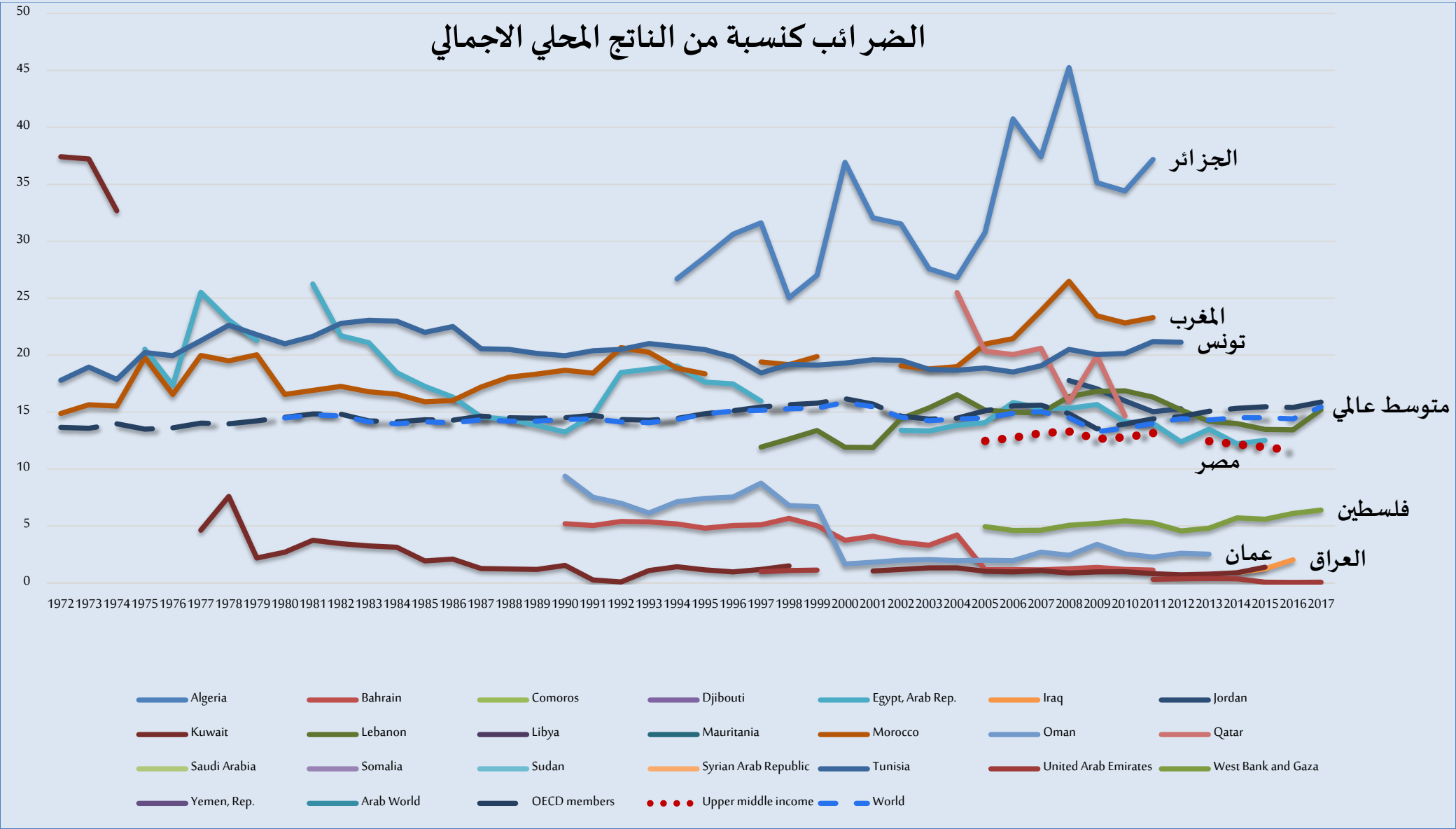

3- الاستثمار الأجنبي المباشر: قدرة الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة وغير ثابتة!

التوزيع القطاعي لها يبين أن أغلبها يذهب الى القطاعات الاستخراجية والخدمية دون الصناعات التحويلية، وهو ما يطرح إشكالية العمل على زيادة القدرة على جذب هذه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة في الصناعات التحويلية

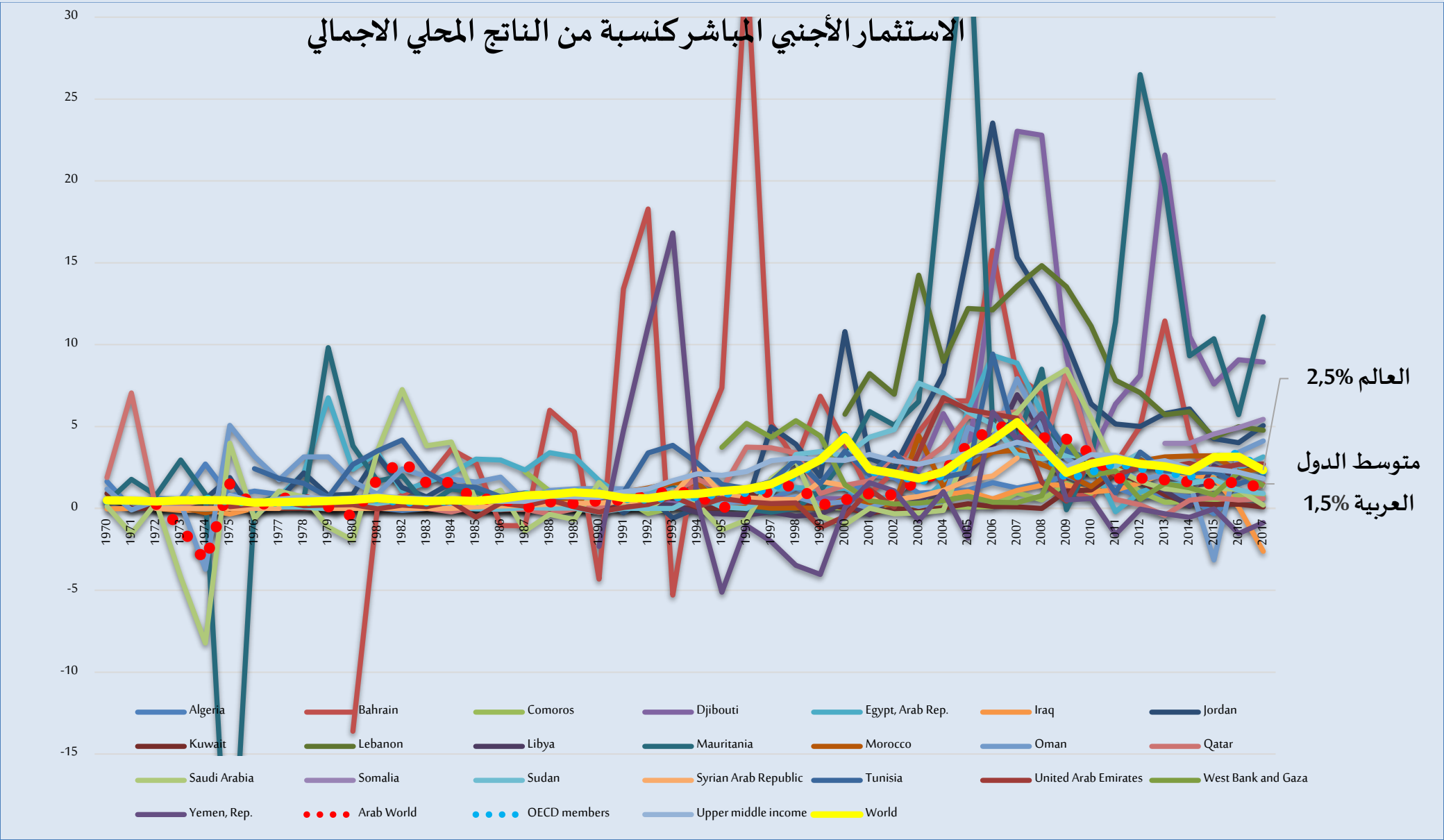

الشراكة بين القطاع العام والخاص PPP (أقل من 60 مليار$ لكل المنطقة)

THE WORLD BANK
IBRD • IDA

Private Participation in Infrastructure Database

Home | Data | Data Visualization | Snapshots | Methodology | Resources | Custom Query | About Us | Search PPI

Regional Snapshots

Middle East and North Africa

Projects reaching financial closure by sector

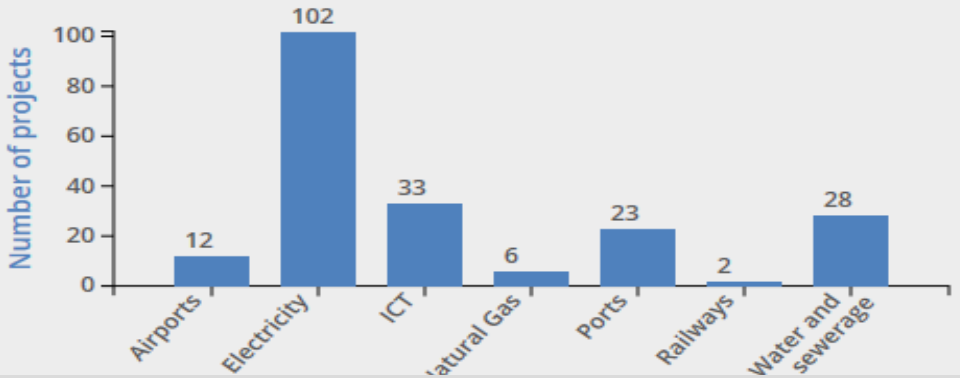

Investment in projects by sector (US$ millio

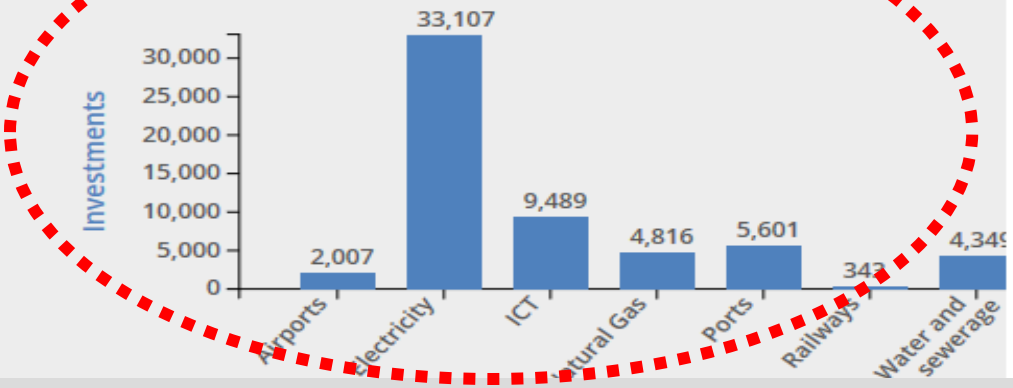

Sponsor	Country of Origin	Investment (USD million)	# of projects
SUEZ	France	6,463	13
Gas Natural	Spain	4,600	2
Abu Dhabi National Energy Company (TAQA)	United Arab Emirates	4,413	6
ACWA Power	Saudi Arabia	4,410	10
Nareva Holdings	Morocco	3,433	3
Veolia Environnement	France	2,059	6
AP Moller - Maersk Group	Denmark	1,799	5
Orascom	Egypt, Arab Rep.	1,660	6
Korea Electric Power Company (KEPCO)	Korea, Rep.	1,577	4
Abengoa	Spain	1,530	8

Apply Your Filters: Morocco ×

Reset | Share | PDF | Excel | Tour (New)

22
Total Projects

$20.856 Billion
Total Investment

Electricity
Sector with highest investment

0%
Projects from low income countries

Project Timeseries

▶ Play | Line | Bubble

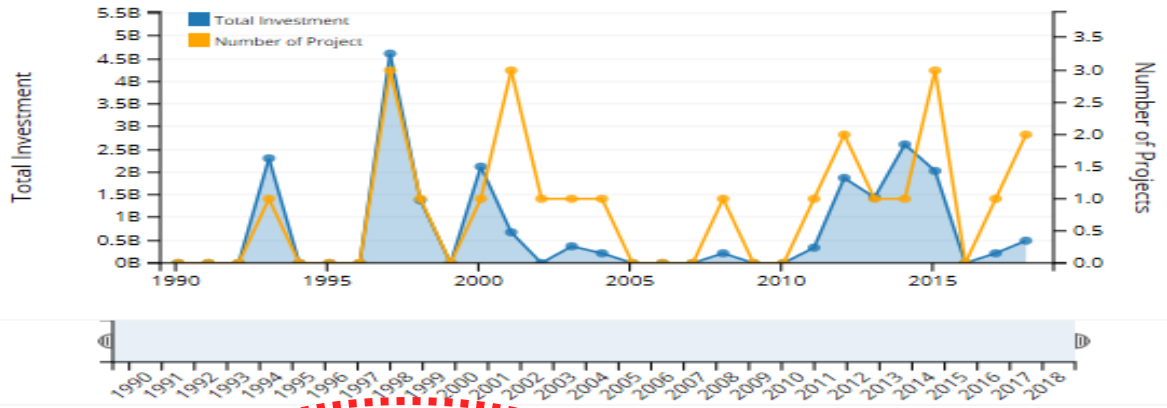

Sectors

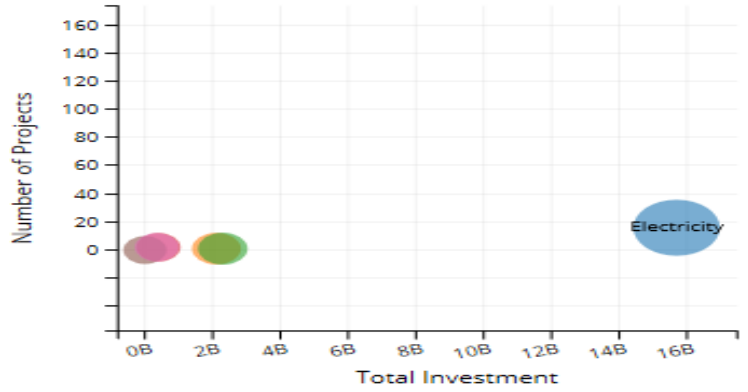

Apply Your Filters: Jordan ×

Reset | Share | PDF | Excel | Tour (New)

45
Total Projects

$10.489 Billion
Total Investment

Electricity
Sector with highest investment

0%
Projects from low income countries

Project Timeseries

▶ Play | Line | Bubble

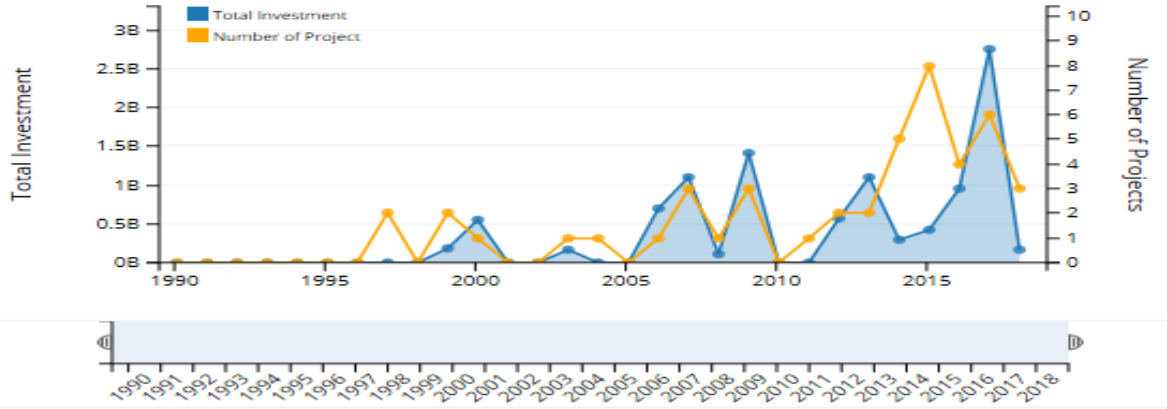

Sectors

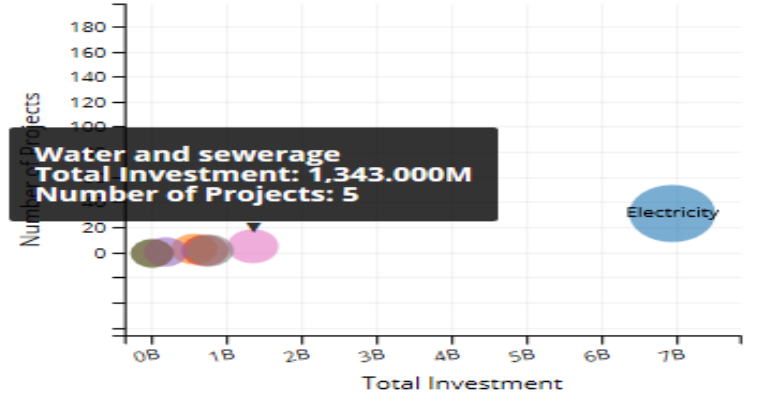

Apply Your Filters: Egypt, Arab Rep. ×

Reset | Share | PDF | Excel | Tour (New)

52
Total Projects

$9.826 Billion
Total Investment

Electricity
Sector with highest investment

0%
Projects from low income countries

Project Timeseries

▶ Play | Line | Bubble

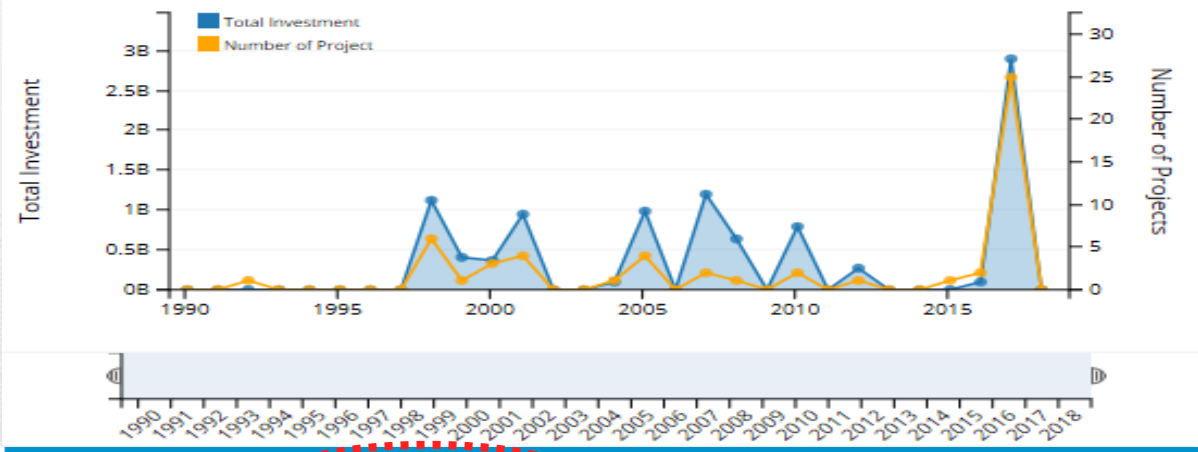

Sectors

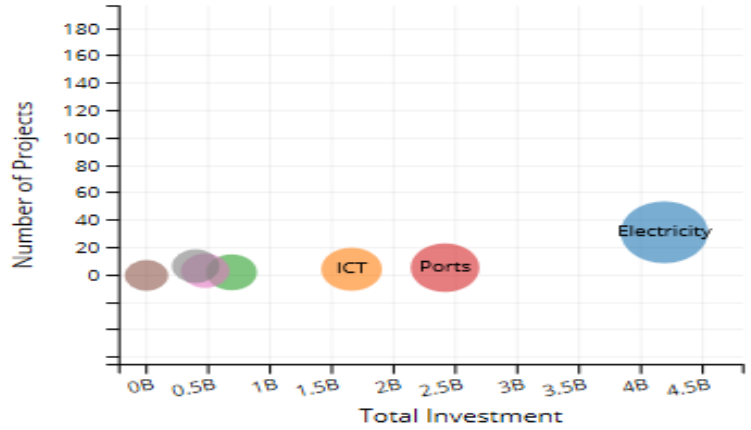

Apply Your Filters: Algeria ×

Reset | Share | PDF | Excel | Tour (New)

28
Total Projects

$9.164 Billion
Total Investment

Natural Gas
Sector with highest investment

0%
Projects from low income countries

Project Timeseries

▶ Play | Line | Bubble

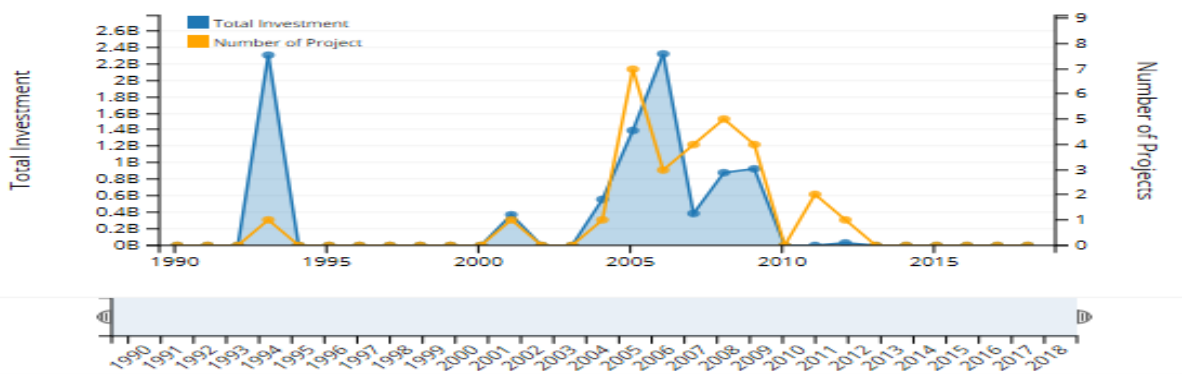

Sectors

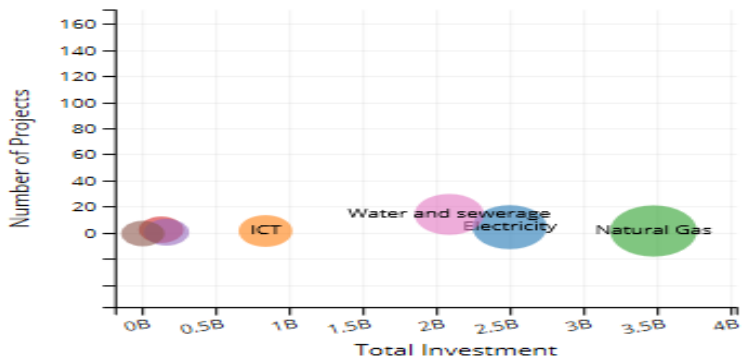

Apply Your Filters: Tunisia ×

Reset | Share | PDF | Excel | Tour (New)

8
Total Projects

$4.410 Billion
Total Investment

ICT
Sector with highest investment

0%
Projects from low income countries

Project Timeseries

▶ Play | Line | Bubble

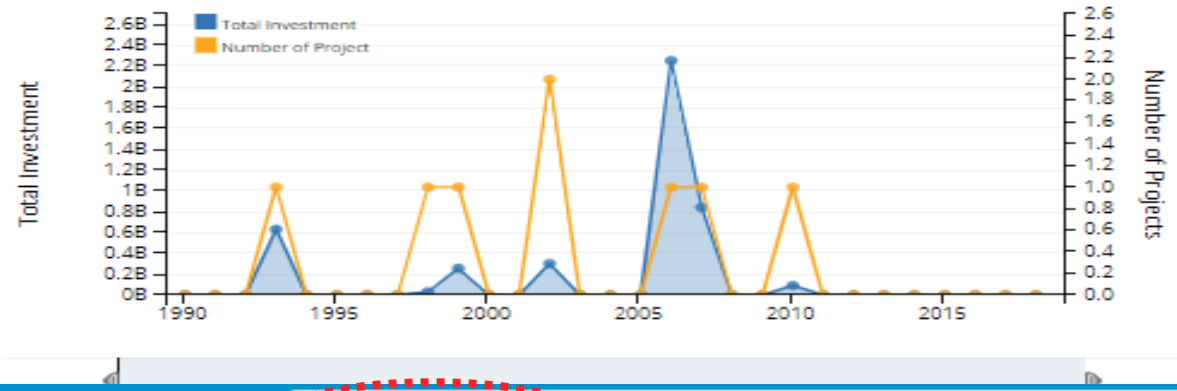

Sectors

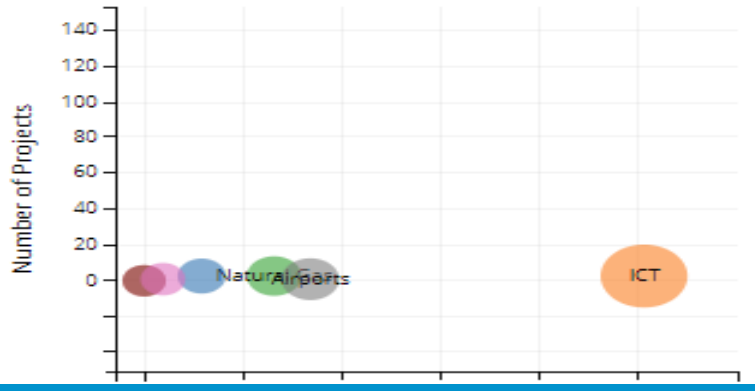

Apply Your Filters: Iraq ×

Reset | Share | PDF | Excel | Tour (New)

8
Total Projects

$2.950 Billion
Total Investment

Electricity
Sector with highest investment

0%
Projects from low income countries

Project Timeseries

▶ Play | Line | Bubble

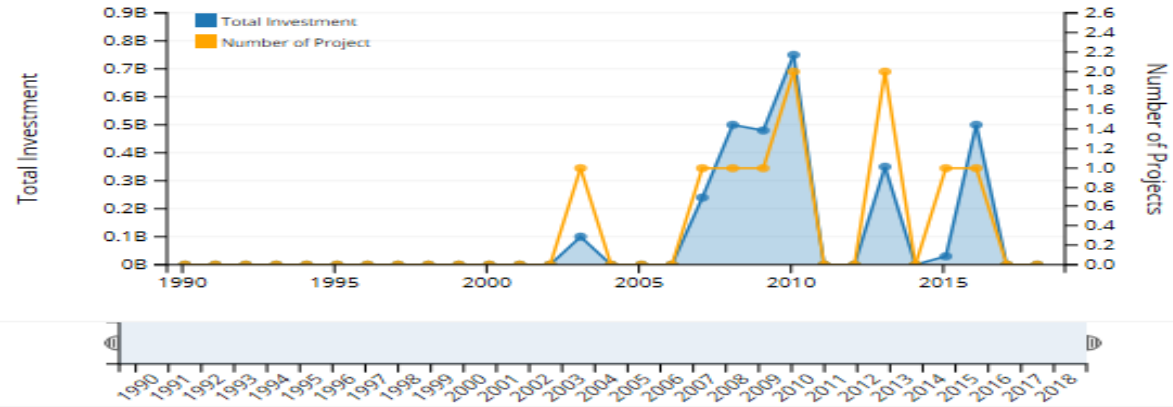

Sectors

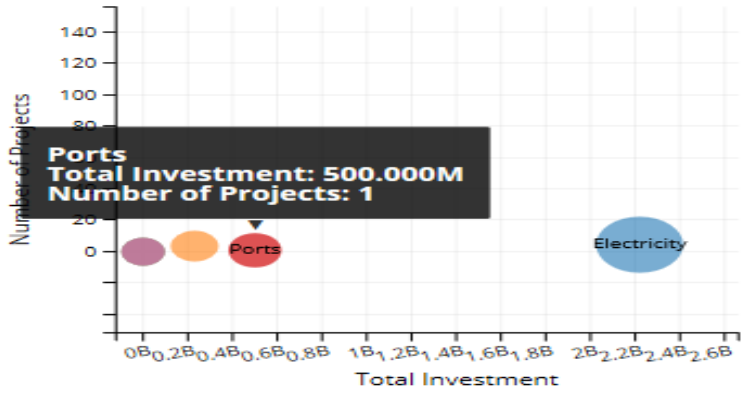

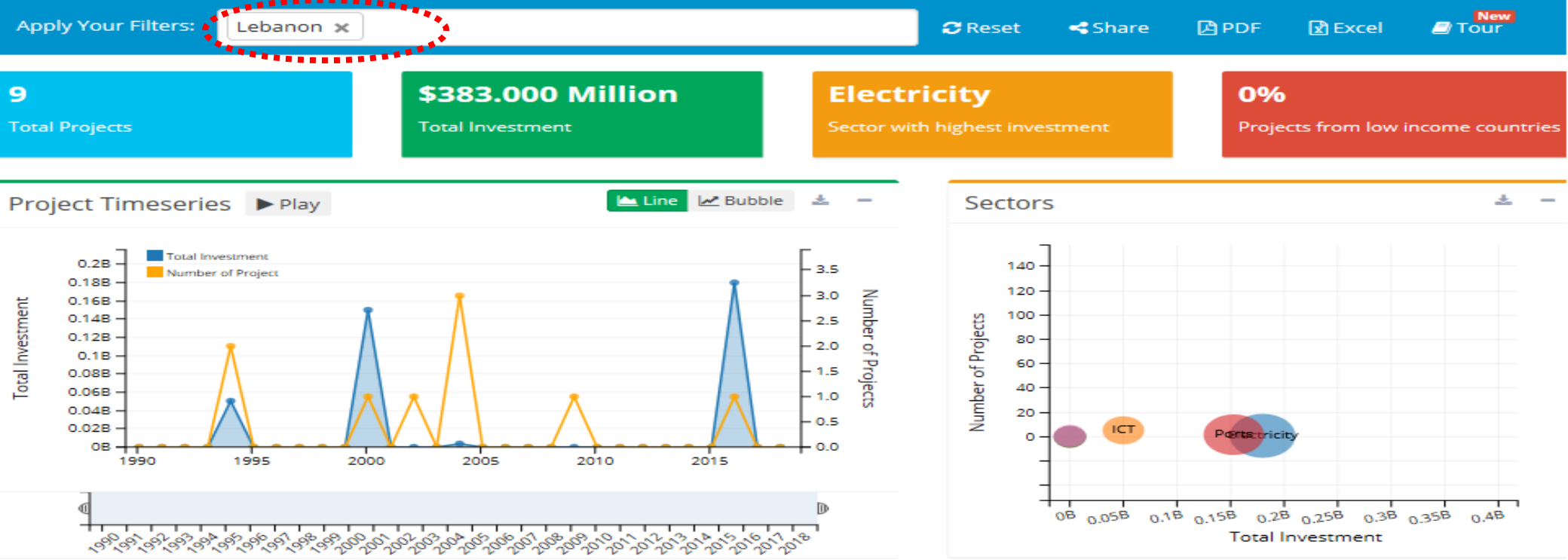

تقدم المغرب على بقية الدول العربية في تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص بسبب:

- توفير اطار تشريعي ومؤسسي موحد شفاف ومحوكم
- تو افر الإرادة السياسية القوية لتبني هذا النوع من التمويل في كل الاقطاعات

Apply Your Filters: Brazil ×

Reset | Share | PDF | Excel | Tour (New)

942
Total Projects

$391.664 Billion
Total Investment

Electricity
Sector with highest investment

0%
Projects from low income countries

Project Timeseries

Play | Line | Bubble

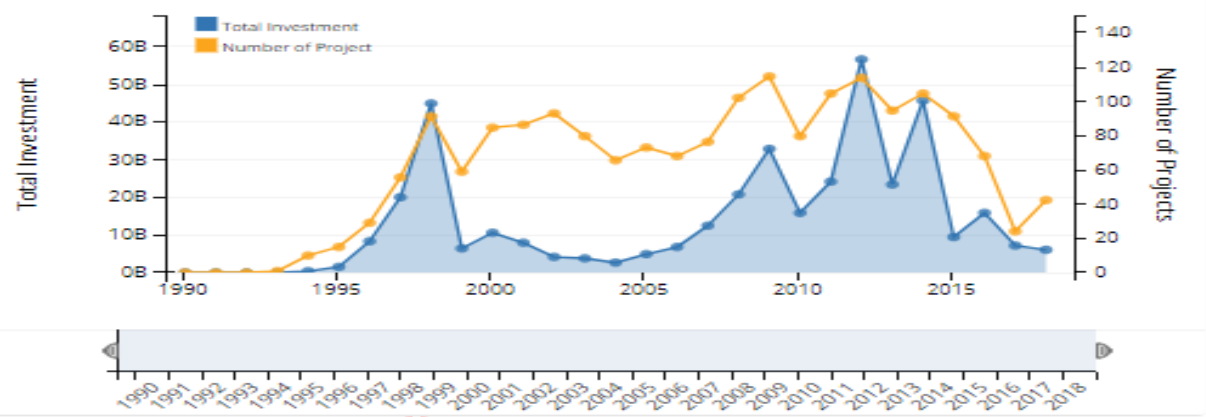

Sectors

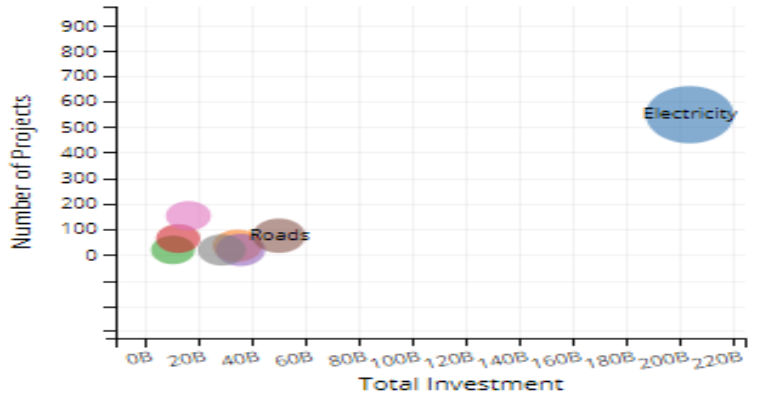

Apply Your Filters: Turkey ×

Reset | Share | PDF | Excel | Tour (New)

227
Total Projects

$144.099 Billion
Total Investment

Electricity
Sector with highest investment

0%
Projects from low income countries

Project Timeseries

Play | Line | Bubble

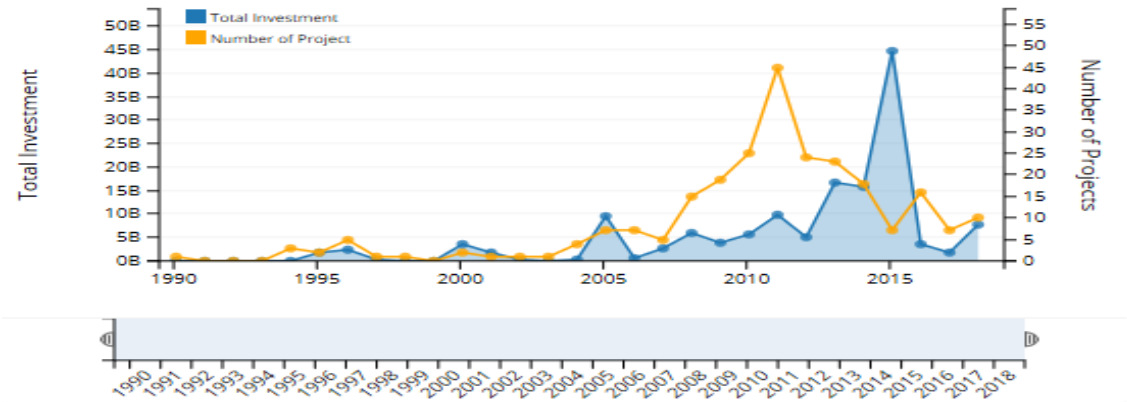

Sectors

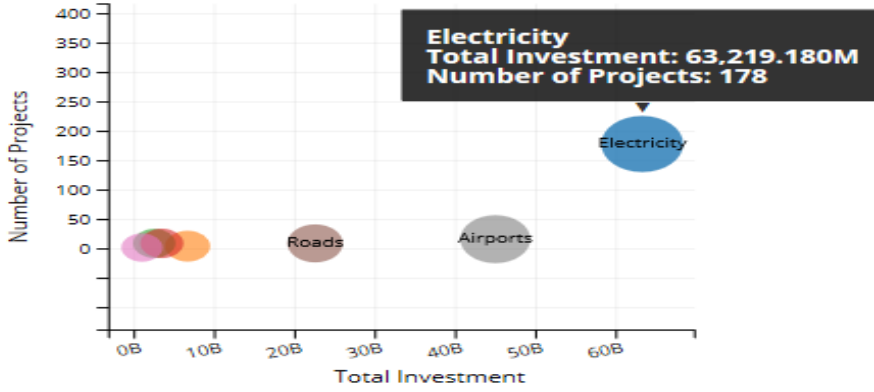

محاضرات اليوم الثالث

الجلسة الأولى
تداعيات جائحة كورونا
على خطط وبرامج التنمية المستدامة العربية

الجلسة الثانية
السياسات المتبعة والمقترحة
للتعامل مع تداعيات أزمة كورونا

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

سيتم تخصيص الجلستين الخامسة والسادسة في اليوم الثالث من البرنامج لعرض ومناقشة تداعيات جائحة كورونا على خطط وبرامج التنمية المستدامة في البلدان العربية المشاركة في البرنامج، وكذا السياسات التي اتبعتها تلك الدول للتخفيف من حدة التداعيات السلبية للجائحة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي تحديداً، والمقترحات التي يمكن تقديمها لرفع كفاءة تلك السياسات في ضوء أفضل الممارسات الدولية والاقليمية.

وسيطلب من المشاركين في البرنامج في هاتين الجلستين عرض تجارب دولهم بشكل أكثر تفصيلاً في ضوء البيانات والمعلومات المتاحة.

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

شكرا جزيلا لحضوركم

مع تحيات
المعهد العربي للتخطيط
وإلى اللقاء في البرنامج القادم

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط

تابعونا على قنوات المعهد للتواصل الاجتماعي للاشتراك في البرامج التدريبية التفاعلية الإلكترونية، الورش التدريبية وغيرها من الفعاليات والإطلاع على أحدث الإصدارات التي يمكن تحميلها

" مجاناً "

@Arab_API

@Arab_API

/APIKW

Arab Planning Institute

Arab Planning Institute

المعهد العربي للتخطيط- القناة الثانية

api@api.org.kw

www.arab_api.org

جميع الحقوق محفوظة 2021 © للمعهد العربي للتخطيط